

السلطة والأمن في المدونات السياسيّة التقليديّة قراءة في كتاب "سير الملوك" للخواجة نظام الملك.

د. محمد علي قاسمي

ترجمة أ. د. دلال عباس

حاولت هذه المقالة بحث قضية الأمن وارتباطها بنظرية الخواجة نظام الملك السياسيّة، مستخدمةً منهج اسكيز في قراءة النصوص السياسيّة. فهناك، كما يزعم الخواجة نظام الملك أبرزُ كتاب مدوّنات النصائح/المدوّنات السياسيّة، علاقة "عضويّة" بين أمن الرعيّة وقوّة السلطان. فالأمن يمنح الرعيّة الرفاهية والرخاء، والمملك بجمعه الضرائب من الرعيّة المرفهة يصبح صاحب "خزينة وعساكر" مجهزة. في الوقت نفسه، هنالك ضرورة لحفظ نوع من التوازن والتعادل، بحيث تظلّ الرعيّة عاجزة عن مواجهة السلطان ومقاومته والاستقلال عنه، أي أنّها تبقى في حالتين: الرأفة والرهبّة؛ ويرى نظام الملك أنّ العوامل الأصليّة لفقدان الأمن في المملكة وجود سلاطين آخرين أقوى، وخروج المنافقين وفاسدي العقيدة والدين، وضعف الملك، وتردّده في استخدام القوة؛ البطالة، وتسلب النساء والأطفال على أمور المملكة؛ وهذه الأمور هي في رأيه الموضوع الرئيسيّ للأمن.

المصطلحات المفاتيح: الأمن، المدونات السياسيّة، القوة، الخواجة، نظام الملك، معايير الأمن، الخطر.

* الدكتور قاسمي، يحمل دكتوراه في الفكر السياسي من جامعة تربية المدرسين، عضو الهيئة العلمية والبحثيّة في فريق الدراسات التأسيسيّة والمنهجية في مركز البحوث الاستراتيجية.

فصليّة الدراسات الاستراتيجية. السنة العاشرة. العدد الثاني.

صيف 2007، الرقم المتسلسل 36.

المقدمة:

إنّ الأمن والأمان من الأولويّات التي يحتاجها الإنسان، لذلك انشغلت به أذهان البشر منذ أقدم العصور؛ ولأنّ هذا المفهوم ذو صبغة اجتماعيّة-سياسيّة، امتزج بالثقافات والآراء والنظريّات والعقائد المختلفة، واختلف معناه باختلاف الأزمنة والأمكنة. ولا شك أنّ القدماء كانوا يحسّون بالحاجة إلى الأمان كحاجتنا نحن إليه، وفكروا بالطرق والأساليب التي تمكّنهم من المحافظة على السلامة والأمن، ووضعوا الأفكار التي توصلوا إليها موضع التنفيذ. وبما أنّ مفهوم الأمن يستمدّ معناه من مجتمع بعينه، لذلك كان لا بدّ من طرح السؤال التالي: ما هو المقصود بالأمن، وبحسب رؤية مَنْ من الأشخاص؟ بناء عليه، يمكن تركيب القضايا الأساسية في نطاق الدراسة الأمنيّة بالمسألة التالية: "الأمن لمن من الناس"، وفي هذا السياق ربما كان بالإمكان إعادة دراسة هذا المفهوم بمنظار المفكرين السياسيّين والاجتماعيّين الكلاسيكيّين، وإعادة النظر في آرائهم من زاوية جديدة. لقد انصبّ الجهد في هذه المقالة- مع مراعاة المنهجية الحديثة- على مفهوم الأمن وعلاقته بالسلطة السياسيّة، في إحدى أبرز المدوّنات السياسيّة في العصور الإسلاميّة. وقد جرى البحث في البداية حول معنى "سياسة نامة" [المدوّنة السياسيّة]، و"اندرزنامة" [مدوّنة النصائح]، وفهم منطقتها، وتالياً بحث مناهج قراءة مثل هذه المتون، ومن ثمّ قضية الأمن وأبعادها والمسائل المرتبطة بها، وربط الأمن بمقولة السلطة (وكذلك معنى السلطة).

أ- مدونة النصائح/المدونة السياسيّة.

لقد طرحت آراء مختلفة ومتنوعة حول موضوع المؤلّفات والمدوّنات السياسيّة في العالم الإسلاميّ، وقد عرض أروين روزنتال تقسيماً للعلوم السياسيّة في العالم الإسلاميّ، أيده فيه بعض المحققين أيضاً، وعلى أساس تقسيمه هذا بالإمكان تقديم تعريف لأنواع ثلاثة من المدوّنات السياسيّة:

1- المؤلّفات الشرعيّة، التي تشرح أركان الدولة المقبولة إسلامياً، الملتزمة بأحكام الشرع والدين، مثل "الأحكام السلطانيّة" للماوردي.

2- الفلسفة السياسيّة، المستمدّة من السنن اليونانيّة والسريانيّة والهيلينيّة، التي شدّتها الفلاسفة المسلمون. علماً أنّ هذه الآثار غلبت عليها النزعة التجريديّة، لعدم وجود أيّ تشابه بين أوضاع اليونان قديماً وبين العالم الإسلاميّ.

3- المؤلفات السياسيّة التي تتمحور حول طرق اكتساب السلطة والمحافظة عليها، والعمل السياسي من وجهة نظرها، وقد ركّزت في تحليلها على الملّك محوراً للسلطة¹. لقد أيّد بعض الباحثين كالسيدّ جواد الطباطبائي² هذا التقسيم، وشكّ آخرون كداود فيرحي في صحّته، مدّعين أنّ طريقة تقسيم الفارابي، باني الفلسفة الإسلاميّة، هي التي مهّدت الطريق لظهور المؤلفات السياسيّة، لأنّ الفارابي في تقسيمه، جعل المدوّنات السياسيّة جزءاً من الفقه والفلسفة العمليّة، لذا يجب تقويم المنطق الحاكم على المدوّنات السياسيّة، من داخل نظام القول في هذين الفرعين من العقل العمليّ، ومنطق التحولات التي طرأت عليهما³. لكن حتى وإن وافقنا في هذا السياق على هذا الرأي نظرياً، لا بدّ من القول إنّ أصحاب المؤلفات السياسيّة، كانوا عملياً أقلّ ميلاً إلى الفلسفة، وتنقصهم منهجية الفلاسفة، والأرجح أنّهم لم يكونوا مطّلعين على تقسيم الفارابي، المذكور آنفاً.

في هذه المقالة سنُدرس المدوّنات السياسيّة على هامش سنة مدوّنات النصائح الأوسع والأشمل، والتي هي تقليدٌ أقدم، أوردت النصائح التي يضمن العمل بها الخير والصلاح في هذا العالم والعالم الآخر، ويؤمن السعادة والفلاح في العالمين. وواقعياً، الفرضيّة الكامنة في كتب النصائح هي أنّ أصحابها قد شرحوا بعلمهم النافع الحكيم، السبل المفضية إلى السعادة دنيا وآخرة، وعلى الناس أن يحاولوا إدراك الحُكم المخفية تلك ويعملوا بها. ومع أنّ الحكم منقولة من أقوال حكماء مشهورين، إلا أنّ تعيين قائلها الأصليين، ليس أمراً سهلاً. و"لنري دو فوشه كور" وصفٌ مفيد في هذا المجال، يستحق الذكر: "هذه الأخلاق [المدوّنات الحكيمّة] هي نتيجة ذهنيّة واحدة حيّة على مرّ الأجيال، ونحن نعلم أنّ السنة ليست سوى ما تحتفظ به الذاكرة مع ما يلحق بالمحفوظات من نسيان، وتنتقل من جيل إلى آخر ومن شخص إلى آخر: نسيان صاحب القول، ونسيان زمان القول ومكانه، وأخيراً نسيان الشكل الصحيح لذلك القول، لكنّ ما لا يُنسى هو أنّ هذا القول الذي تغيّر شكله، قد قيل في يوم من الأيام. وتختار الذاكرة هذا القول بناء على تجارب المحيط الثقافيّة، وتعيد صياغته"⁴.

في الواقع، جميع هذه المواعظ والحكم هي إلى حدّ ما كليّة وعمامة، يمكن أن نجد لها نظائر وأشباه في الثقافات المختلفة والأماكن والظروف المختلفة أيضاً، ومن هنا، فهي تكتسب في المحيط السياسيّ- الاجتماعيّ والثقافيّ، معناها المحدّد لاحقاً. بتعبير آخر، يحوّر كاتب النصائح هذه النصائح والحكم والمواعظ، ويعطيها المعنى الذي يتناسب وظروف زمانه ومكانه، أو كما يقول دو فوشه كور يغيّر شكلها، ليجعلها ملائمة للظروف. لذلك، من الممكن أحياناً أن

يكون ما ينقل، إذا قيس بمعايير التحقيق النقدي، فاقداً للأصالة والاعتبار (ومن هذا القبيل معظم ما نُقل عن الفلاسفة اليونانيين في كتب المواعظ، ونادراً ما نرى لها أي أثر في آثار الفلاسفة، من ذلك أن ما أشار إليه الخواجة نظام الملك عن أسباب سقوط الدولة الساسانية، معتمداً على الرأي المنسوب إلى برزجمهر وزير الساسانيين، ما هو إلا نوع من إغفال الحقائق التاريخية.

يمكن القول إن "سياسة نامه" [المدونة السياسية]، ما هي إلا نوعٌ من المدونات الوعظية، تُشرح فيها المواعظ والحكم السياسية، ينقل فيها المؤلف بحسب مقتضيات عصره وظروفه المكانية والزمانية حكماً عن القدماء، ويضفي عليها شكلاً جذاباً مناسباً لظروفه، أو أنه يختارها لهدف خاص، ولتسوية موقف من المواقف، أو مبادرة من المبادرات. طبيعة الانتقاء والاختيار تفرض أن تكون النصائح في معظمها غير منهجية وغير منظمّة، ولا يمكن أن يُستخرج منها أسلوب تفكير منظم. فمعظم أصحاب هذه الكتب لا يلتزمون بتقليد فكريّ معيّن، وإنما ينقلون من آثار الفلاسفة والشعراء، ومن الكتب المقدّسة أحاديثَ وحكاياتٍ ورواياتٍ ومعارفٍ أخرى ويحشدونها في آثارهم. فضلاً عن أن كُتّاب المواعظ، مختلفو الأذواق والسلائق، لذلك يختلف كتاب المواعظ الذي يدبّجه الفقيه عن ذلك الذي يؤلّفه الأديب، فالأول يأتي مصبوغاً بصبغة الأمور الشرعيّة التي تتغلّب على ما عداها من ألوان، والأمر نفسه ينطبق على الأديب... مع ذلك، فإنّ النقاط المذكورة آنفاً، لا تلغي نهائياً وجود نوع من النظام الفكريّ في هذه الآثار، ومما لا شكّ فيه أنّ المواعظ تصدر عن ذهنيّة خاصّة، وملائمة لرؤية خاصّة أيضاً، ولما تقتضيه ظروف محيط بعينه. لذلك تبقى هنالك إمكانيّة لاستخراج نظام فكريّ منها، بواسطة الدراسة المنهجية.

ب- منهج دراسة المدونات السياسية:

هنالك مناهج متعدّدة مستخدمة في دراسة النصوص الكلاسيكية القديمة. وبالنسبة إلى الخواجة نظام الملك، بما أن حياته كانت معجونة بعجين السياسة، وتأثر كتابه شكلاً ومضموناً بسياسة عصره، نرى أن منهج اسكيز في التحقيق هو الأكثر ملاءمة من بين المناهج الأخرى لدراسة هذا الكتاب.

وأهمّ النقاط التي طرحها كوئنتين اسكيز لفهم متون الفكر السياسي هي التالية:

1- إنَّ لنوع الأثر أهميَّةً كبيرة في الفهم. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا طرف خيط يشير إلى أنَّ الكتاب قد أُلِّف بقصد الهجاء والسخرية، لا يمكن في هذه الحال أن ندرسه كأثر فلسفيٍّ أو استدلاليٍّ⁵.

2- هنالك فرق بين نيَّة المؤلِّف ودوافعه. فالدوافع شروط تسبق ظهور الأثر وظروف تأليفه؛ لكنَّ نيَّة المؤلِّف وهدفه، تقدِّمُ طرحٍ أو برنامجٍ لخلق نوع من الآثار، أو تأليفٍ إثر ما بأسلوبٍ خاصٍ⁶.

3- لقد اقتبس اسكيز فكرة الأفعال الكلاميَّة¹ من آفستين²، الذي أخذها بدوره عن فيتغنشتاين. لقد كان كلُّ من آفستين وفيتغنشتاين يعتقد أنَّ الفرد بالتعبير عن موضوع ما أو كتابته يكون قد أنجز عملاً معيَّناً؛ وبعبارةٍ أخرى، يُفهم من خلال الكشف عن نيَّة المؤلِّف، ماذا كان يبغى من وراء كتابة الموضوع/أو التعبير عنه (الدفاع، الهجوم، النقد، تبنِّي الآراء والنظريات المتوافرة أو رفضها).

في هذا السياق عمد اسكيز من خلال نقله جملةً لكالينغود إلى توسيع نطاقها ومحتواها. فقد زعم كالينغود أنَّه يتوجَّب علينا لفهم أيِّ قضيَّة/خبر، أن نبحث عن السؤال الذي جاءت هذه القضيَّة لتجيب عنه، ويرى اسكيز أنَّ أيَّ عملٍ من الأعمال مرتبطٌ دائماً بموقفٍ محدَّد في داخل الكلام أو الاحتجاج⁷، لذلك يجب إدراك هذا الموقف المعين لفهم القول/الكتابة؛ أي فهم ما كان يريده المؤلِّف/القائل من خلال تقديمه للموضوع المذكور.

4- النوايا مبنيَّة على العقائد ومرتكزةٌ عليها: من هنا بالإمكان الاعتماد على العقائد محكِّكاً لتقويم تفاسير الفرضيَّات المعروضة⁸، ولوجود علاقةٍ قربي بين النيَّات والدوافع، يمكن أن تكون النيَّات مفيدة في نقد الفرضيَّات.

5- إنَّ لدى كلِّ مفكِّر من المفكِّرين، حدًّا أدنى من الانسجام الفكريِّ، لذلك يجب أن نستنتج أنَّ قبوله آراءً بعينها معناه رفضه الآراء المغايرة لتلك الآراء والمناقضة لها، لأنَّ المفكِّر لا يمكنه قبول الرأي ونقيضه في الوقت نفسه⁹.

بناءً عليه، يرى اسكيز أنَّ لكلِّ مؤلِّف ظروفه الخاصَّة (الزمان/المكان، الوضع السياسيِّ، الخ...)، وأنَّ له موقفه الخاص فيها، وهو بكتابته لأثره يكون قد أعلن عن موقفه هذا، ومع أخذه الظروف الموضوعيَّة في الاعتبار، يختار قالباً معيَّناً يعبر فيه عن آرائه، مستخدماً لتأييد مواقفه مصطلحات العصر وقاموسه اللغوي³، بعد أن يتصرَّف فيها ويخضعها لهدفه. لذلك يجب

¹ - speech acts.

² - Austin.

³ - Lexicon.

معرفة ما الذي دفعه إلى الكتابة (قضايا العصر)، وهو في الإجابة عنها (أجوبة العصر)، ماذا أخذ من الآراء والأفكار المتعارف عليها، وما هي التغييرات التي ألحقها بها؟

ج- آثار الخواجة نظام الملك ومنظومته الفكرية:

تولّى نظام الملك وزارة إحدى أوسع الأباطوريّات الإسلاميّة، في مرحلة كانت من أكثر عصور الحضارة الإسلاميّة ازدهاراً. وهناك دراسات مختلفة ومفصّلة لحياته ولعصره، لا حاجة هنا لتكرار ما جاء فيها. لكن، لا بدّ من إشارة مقتضبة إلى عددٍ من العوامل الكامنة بالقوة، التي أدّت إلى التغيير في المجتمع وفي الساحة السياسيّة (الديناميّا السياسيّة والثقافيّة) والبلاط في ذلك العصر، وتركت آثاراً يصعب إنكارها في أفكار الخواجة وفي آرائه.

1- العلاقة بين السلطان والخليفة: على الرغم من أنّ السلاجقة أسقطوا دولة البويهيين الشيعة، وحرّروا الخليفة، إلا أنّهم لم يخضعوا لطاعته، ولأنّهم كانوا يحتاجون إلى تأييد الخليفة، سعوا جاهدين لوضعه تحت سيطرتهم¹⁰، ويتّضح من بعض عبارات الخواجة إيمانه بالخلافة منصباً دينياً معنوياً، حين ينقل على سبيل المثال عن لسان عمرو بن ليث السيستانيّ كلاماً موجهاً إلى معتمد الأمير إسماعيل: "أنت لم تهزمني أنا، ما هُزم إنّما هو الدين والإيمان وسيرتك الصالحة، فضلاً عن استياء أمير المؤمنين"¹¹. الأمر نفسه يمكن استنتاجه من حكاية مقابلته للخليفة في بغداد، التي كرّرت الكتب التاريخيّة ذكرها. في الوقت نفسه لم يتطرّق الخواجة إلى ذكر نمط العلاقات التي تربط الخليفة بالملك، وإنّما ركّز اهتمامه على الملك والملكويّة، ولعلّ مردّد ذلك مداراة أولياء نعمته (السلاجقة)، أو حتى الحذر من وصف قوته هو (وكما يقول هو نفسه، كان شريكاً في الملك).

2- إنتشار الخلافات المذهبيّة، والفرق المتعدّدة: لقد بلغت خلافات النحل والفرق والمذاهب، ونزاعاتها في عصر الخواجة حدّها الأقصى، ولم تبق هذه الخلافات في إطار المباحث الكلاميّة واللفظيّة، وإنّما تعدّتها إلى المواجهات الدمويّة؛ ويصف الراوندي على سبيل المثال نيسابور بعد حملة الغزنويين، فيقول إنّ أنصار كل فرقة من الفرق كانوا يتجمّعون ويتكتّلون ويهاجمون أحياء الفرق الأخرى ويضرمون النيران فيها، ويُعملون القتل والمجازر الجماعيّة¹². بالنسبة إلى هذه الأمور، عمد الخواجة الذي كان شافعيّ المذهب شديد التعصّب، ولا يعترف إلا بصحّة المذهبيّن الشافعيّ والحنفيّ¹³ (مذهب الأتراك السلاجقة)، إلى تحديد مجموعتين من الخلافات: الخلافات الدينيّة والخلافات المذهبيّة: أي الاختلاف بين المذاهب الإسلاميّة، فقد كان الخواجة يرى إلى الأديان الأخرى أنّها منسوخة وباطلة، ويرى ضرورة منع أتباعها من دخول السديوان

والبلاط. كذلك فإنّ تساهل الخواجة ظاهرياً تجاه المذاهب الإسلاميّة الأخرى لا يبدو مقنعاً. ويزعم بعض المؤرّخين والمفسّرين أنّ هذا النمط من الخلاف المذهبيّ، ربما كان من دوافع قتل العميد الكندريّ وزير السلاجقة الحنفيّ المذهب. وكان الخواجة متشدّداً تشدّداً لم يسبق إليه تجاه الفرق الشيعة التي يُطلق عليها أسماء مختلفة مثل: المذهب الخارجيّ الرافضيّ، المشاعيّ والقرمطيّ، وغير ذلك من النعوت، وهو يخصّص الأقسام الأكثر تفصيلاً من سير الملوك أيضاً لتسويغ مواجعتهم، ويذكر أحداث تاريخيّة متعدّدة للتدليل على تمرد الخوارج (ومن بينهم الشيعة).

3- الخلافات داخل البلاط: إنّ دور الخواجة في قتل العميد الكندريّ، والقول إنّ من استنّ سنة "قتل الوزراء" هو الخواجة¹⁴، وإن كانت قصّة ملفّقة، ولا سند تاريخيّ لها، إنّما هي تعبير عن المكائد والنفاق داخل البلاط، والعداء الذي يحكم العلاقات بين اللاعبين. ويمكن تقسيم علاقات الخواجة في البلاط إلى ثلاثة أنواع:

- 1- خلاف الخواجة وملكشاه، الذي كان مصدره كما يبدو تشدّد الخواجة وأبنائه وغلظتهم في التعامل مع المقربين إلى السلطان وأهل خاصيّته، وسعاية الحاقدين على الخواجة لدى الملك.
- 2- اختلاف الخواجة وأهل البلاط، وهنا بالإمكان الإشارة إلى الخلاف بين الخواجة وتركان خاتون زوجة ملك شاه، التي بذلت الكثير من المساعي لجعل تاج الملك أبي الغنائم، وزير ابنها بركيارون، وزيراً للسلطان¹⁵، ولعلّ القسم المتعلّق بمنع تدخل النساء في الأمور السياسيّة في وصيّة الخواجة، كان مردّه لهذا الخلاف بينه وبين تركان خاتون.
- 3- الخلاف بين الخواجة ومنافسيه، الذين كانوا يعملون على إطاحته من الوزارة والحلول محلّه، من طريق السعاية والشايات وبثّ الشائعات (نظير كلام سيد الرؤساء أبي المحاسن المنذد بالخواجة، والذي انتهى بنجاح الخواجة وموت أبي المحاسن).

في كل الأحوال، كان الخواجة يسعى في الظروف التي حدّدنا معالمها وشرحناها باختصار، أن يحافظ على سلطة الملك، وفي الوقت نفسه يحافظ على وجوده ووجود أبنائه في السلطة، وقد عرض على الشاه ترويجاً لمذهبه ولطرد الخارجين على الدين وأتباع المذاهب الباطلة [برأيه]، نصائح تتضمّن جميع المواضيع المذكورة أعلاه، وتتضمن في الوقت نفسه صون الخواجة وحمائته من المنافسين والأعداء. لقد نُسبت إلى الخواجة فضلاً عن كتاب "سياسة نامه" أو "سير الملوك"، كتب أخرى غير ذات أهميّة. منها مدوّنة مواعظ، حتى في حال كانت نسبتها إلى الخواجة صحيحة، لا تضيف شيئاً إلى ما جاء في سير الملوك¹⁶.

د- الأمن من وجهة نظر الخواجة نظام الملك:

لا يمكننا أن ندرس عصر الخواجة الغابر، مستخدمين المفاهيم والمصطلحات المعاصرة كالأمن الوطني ومصالحة الأمة، ومصالحة البلاد العليا، وغير ذلك من المصطلحات، فنظرة مفكري ذلك العصر هي بمعنى من المعاني نخبوية المحور، فهم يهدفون أساساً إلى المحافظة على سلطة الملك، أما في ما يتعلق بالخواجة وأتباع الملك فهم مكلفون بتعليمه أصول الدين، وحصته على مراعاة الحد الأقصى من الشرائع الدينية، ومساعدته في هذا الإطار، ولا يعني ذلك أن نظام الملك ومعاصريه، لم يولوا أي اهتمام بأمن الرعية. فناصر خسرو مثلاً يقول إنه لم ير في أثناء رحلته الطويلة والبعيدة المدى في بلاد العرب والعجم "العدل والأمن" إلا في أربعة مواضع¹⁷، ومعاصرو الخواجة كذلك وقفوا على أهمية الأمن، كما ورد من "نصيحة الملوك" المنسوبة إلى الغزالي: "مهما كثرت النعمة دون توافر الأمن، لن تستسيغ الرعية هذه الحال، والنعمة بوجود الأمان أفضل بالنسبة إليها"¹⁸. أما بالنسبة إلى الخواجة فيمكن تنظيم آرائه في هذا الباب على النحو التالي:

1- العلاقة العضوية بين أمن الرعية وقوة السلطان:

يمكن برأي الخواجة وبعض معاصريه الربط بين أمن الملك وأمن الأفراد "الرعايا" بصورة "عضوية"، بمعنى أن الاستقرار والأمان يستتبع رخاء الرعية وزيادة النعمة: لأن الإنسان حين يكون في حالة من الاطمئنان والشعور بالأمان، يزداد لديه الأمل بتحسّن دخله وزيادته، فيعمل على توظيف أمواله في الزراعة أو التجارة أو غير ذلك. حين تعيش الرعية في وضع من الرخاء المادّي، يُتاح حينئذ للملك أو الحاكم أن يجي منهم بسهولة وبدون عناء الضرائب وما تحتاجه شؤون الملك، فيقوى أمره وتمتليء خزانه الدولة. بتعبير آخر هنالك علاقة جدلية بين الاستقرار والأمان وما يتبعهما من رخاء أوضاع الرعية ونموّها وبين قوة الحاكم والحكومة... والعكس صحيح أيضاً.. وهنالك في كتب النصائح تحذير للسلطان من القيام بهذا "الدور الباطل" أي الجور: إذا كان السلطان جائراً، تشرّد الرعية وتفتقر، فتفرغ الخزينة¹⁹، فإذا ما تعرّضت المملكة للخطر الخارجي، لن يتيسر للملك تجهيز جيشه عدةً وعديداً، فيزول ملكه. لذلك نقول إن هنالك تلازماً بين أمن الرعية وأمن السلطان، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون هنالك نوع من التعادل والتوازن الشديدي الحساسة بين أمن الطرفين؛ أي أن السلطان إذا استخدم القوة القهرية وسياسة الترهيب، لن يتمكن الرعايا من القيام بما يتوجب عليهم، ومن المحتمل أن يظلم بعضهم البعض الآخر، وجور الرعية في ما بينهم سنةً واحدةً، يعادل مائة سنة من جور

السلطان. إن فقدان الأمن و"خراب الأرض" يتولّدان من أمرين: عجز الملك وظلمه²⁰، ومن واجب السلطان أن يحفظ التوازن الدقيق بين الرأفة والرّهبة.

2- العلاقة الأمنيّة بين الدين والسلطة: إنّ عامل الدين يؤثّر كما تؤثّر السلطة في وجود الأمن أو عدمه، وقد جرى التأكيد في كتاب **سير الملوك** على مقولة: الدين والملك توأمان، التي يبدو أنّها كانت موجودة قبل الإسلام، ويعتقد الخواجة، أنّ أهمّ شيء يلزم الملك هو الدين الصحيح؛ لأنّ أيّ خلل يصيب الدين يجرّ وراءه خللاً في الملك، وعكس ذلك صحيح أيضاً: "حين تضطرب الأوضاع في المملكة، يحدث في الدين خلل مشابه، ويظهر المفسدون في الأرض أصحاب العقائد الباطلة. وحين يكون هنالك خلل في تطبيق الدين، تضطرب المملكة، ويقوى المفسدون، ويؤذون الملك ولا يُظهرون له أيّ احترام"²¹.

من هنا فإنّ الخواجة يدعو الملك إلى الاطلاع على الدين ودراسته بصورة مستمرة، لأنّ ذلك من واجبات السلطان؛ ومن شأنه أن يمنع أهل البدع وفاسدو العقيدة والمذهب، من إبعاده عن الطريق المستقيم²²، وهكذا فإنّ اقتدار الملك رهنٌ بسلامة الدين، وسلامة الدين ونقاؤه، يمنع ظهور الخوارج وأعداء الملك. في النتيجة: إنّ وجود الأمن يؤدّي إلى رخاء الرعيّة، ورخاء الرعيّة يتيح للملكة القوّة والسلطة، وحراسة الملك للدين وحفظ نقائه يتبعه حفظ الأمن، والحوؤل دون حدوث الاضطرابات.

إنّ تحليل الخواجة نظام الملك لكيفيّة ظهور الخوارج وأسبابها لافت للانتباه. والخوارج في رأيه ليسوا أصحاب مذهب بعينه، وهم يظهرون في أيّ زمان، وجميع المذاهب غير الحقّة [المذاهب الحقّة بنظره: المذهب الشافعيّ والحنفيّ] ناجمة عن الهوى والهوس²³، وكأنّما هو يعتقد أنّ هنالك دوافعاً نفسيّة وراء خروج الخوارج، الذين يتخذون الدين وسيلة لتحقيق أغراضهم. وقد أشار إلى هذه النقطة في فصول وافية خصّصها لتحليل مسألة خروج الروافض والخوارج. وإذا وافقنا على رأي الخواجة أنّ دافع طلب السلطة وتسخير الملك يستوجب أن يتذرّع الأشخاص بذرائع نفسيّة واهية ظاهرها مذهبيّ، لستر دوافعهم الحقيقيّة، نرى أنّ رأي الخواجة شديد الشبه ببعض الآراء الجديدة التي تقول إنّ السلطة تُنتج المعرفة. فالخواجة يعتقد أنّ التسويغات الشرعيّة (= غير الحقيقيّة بزعم الخواجة) مردّها في الأصل إلى دافع "الميل إلى السلطة"، وهدفها تحقيق مقاصد الأفراد وأفعالهم. أما الفكرة التي لم يصرّح بها الخواجة وإتمّما انعكست أيضاً في مسيرته العلميّة، فقد انعكست في (تأسيس المدارس النظاميّة)، وهذا ما سنشير إليه في ما بعد.

هـ- العوامل المخلة بالأمن من وجهة نظر الخواجة نظام الملك:

هذه المفاهيم لدى الخواجة، لن تُبحث في هذه المقالة بصورة وافية ومستفصية، ما سيذكر إنّما هو إعادة صياغة نظرياته، فالخواجة في هذا الباب يعتقد بوجود عوامل متعدّدة وراء ظهور الخلل والاضطراب وعدم الأمان في المملكة، تهدّد "موضوع" الأمن الأصليّ أيّ الملك.

1- الملوك والدول الأخرى: مع أنّ الخطر الناجم عن الدول الأخرى يمكن أن يتمثّل على شكل احتلال كليّ أو جزئيّ لأراضي المملكة، فلن نتطرق إلى بحثه بالتفصيل، وإنّما سنتطرق إلى الطريقة التي ينصح بها في التعامل مع السفراء، فالخواجة يرى أنّ العدد الأكبر من الرسل يزورون المملكة لأغراض وأهداف مخفيّة وغير معلنة، فهم يريدون الاستطلاع عن أوضاع المملكة ومن بينها الطرق والأهوار، وطريقة إعداد الجيش وتجهيزه، ومدى سلطة الملك، والوزراء، وأحوال الجند، كلّ ذلك بهدف تدبير الوسائل والطرق الكفيلة بالقضاء على المملكة. إنّ عمل الرسل عملٌ مخادع، يغلفون هدف زيارتهم بغلاف الصداقة، ويقدمون الهدايا إلى الملك، ليستبعد وجود الخطر، وما أن يعود الرسل من حيث أتوا، حتى يهاجم العدو المملكة.²⁴

2- ظهور الفرق الضالّة والخوارج: إنّ بعض الجماعات كما ذكرنا من قبل تتخذ الدين والمذهب والمعتقدات ذرائع تستتر بها وتحذع الناس، وهدفها الحقيقيّ السعي وراء السلطة والقضاء على المملكة. وقد طرح الخواجة لمواجهة هؤلاء طرقاً متعدّدة منها: بثّ الجواسيس والمخبرين، والمراقبة السريّة "غير المحسوسة" لأعمال موظفي الحكومة، وعلى هذا النحو أيضاً يتمّ اختيار عمّال الحكومة حين دخولهم الديوان أو جهاز الدولة. وينصح الخواجة نظام أن يكون المسؤولين وعمال الدولة جميعاً من أتباع المذاهب الحقّة من الخراسانيين، وليس من الضالّين الشيعة* والأرفاض العراقيين (= غربي إيران الحاليّة). وفي حال تبين وجود مثل هؤلاء الأشخاص أيّ الروافض والشيعة في جهاز الدولة، يجب طردهم بسرعة وبدون أيّ إبطاء²⁵، لأنّهم يترصدون بالدولة وينتظرون تراخيها وضعفها، ليظهروا موقفهم العدائي والحاقدي علانية، ويساعدوا إخوتهم في المذهب لينزوا على الحكم.

* من المفروغ منه والبديهي أن مركز بحوث الدراسات الاستراتيجية، يعدّ مذهب التشيع المذهب الحقّ والدين الحنيف، وذكر الشيعة بين أهل البدع، وإنّما هو توصيف لرأي الخواجة نظام الملك، بهدف تعريف القراء المحترمين بنظرياته وآرائه.

3- ضعف الملك: الخواجة، مثله كمثل معظم معاصريه ومن سبقه أو من أتى بعده، الذين يرون أن معاصريهم أسوأ من الذين مرّوا في العصور التي سبقهم، ويصفونهم بأنهم ليسوا من أهل الأدب والحياء ويصفون الملوك المعاصرين لهم، أنهم لا يباليون كما في السابق بالدين ولا يحملون همّه وهمّ محاربة أعدائه²⁶. إن ضعف الحكومة يستتبع تجرؤ الرعية وتالياً التمرد والفوضى. سوء الظنّ هذا يظهر بشكل أكبر في كتاب "نصيحة الملوك" المنسوب إلى الغزالي والذي دُوّن في عصر الخواجة حيث ورد فيه: "إن هؤلاء الخلائق المعاصرين، ليسوا كالسابقين، فهذا الزمان هو زمان الفاقدين للحياء وللأدب وللرحمة، ونعوذ بالله، إن كان السلطان من بينهم ضعيفاً لا حول له ولا قوّة، فإنّ في ذلك خراب العالم"²⁷، بناء عليه، يجب على الملك أن يمسك بزمام السلطة وأن يستخدم قوته في بثّ الرعب في قلوب الرعايا وترهيبهم، كي لا يتمردوا ويعرضوا المملكة للخطر، وليتفرغوا لشؤونهم وأعمالهم.

4- بطالة الرعية لا سيّما الجند: إن أهم النصائح التي تكرّرت في معظم كتب النصائح السياسيّة، تلك التي تدعو إلى التحذير من البطالة في أوساط الرعيّة. فالبطالة في نظر الخواجة نظام الملك تؤدّي إلى الحرمان، والحرمان يوّلّد لدى الناس اليأس من الحكم، فيبحثون عن حكم آخر أو حاكمٍ دعيّ يركنون إليه.

يبدو أن شخصاً في تلك المرحلة كان قد اقترح على ملكشاه أن يُخفض عدد الجند من أربعمئة ألف جندي إلى سبعين ألفاً، وأن يوفّر المبالغ التي ينفقها عليهم ويحتفظ بها في خزانة الدولة. يقول الخواجة إنّ مثل هذا الناصح إنّما يبغى خراب المملكة؛ لأنّ أكثر من ثلاثمئة ألف جندي لا عمل لهم يشكّلون معضلة كبرى للمملكة²⁸، فضلاً عن أهميّة الجند في المحافظة على المملكة وتوسّعها، وكلّما كان عددهم أكبر كلّما كان ذلك أفضل، ويصبّ في مصلحة المملكة.

5- تسلط النساء والأطفال على أمور المملكة: من أكثر مواضيع كتاب سير الملوك تفصيلاً، بعد موضوع الخوارج هو بحث منع تدخّل النساء في شؤون المملكة، ويستدل الخواجة لدعم رأيه بنقاط كانت إلى حدّ ما مقبولة في عصره، كقوله إنّ النساء هنّ أهل ستر لا يتاح لهنّ الاطلاع على شؤون الملك، لذلك هنّ قاصرات في هذا المجال، وقد استند الخواجة لدعم رأيه هذا على الروايات والأحاديث والأخبار، وهو يزعم أنّ النساء ما خلقن إلا وسيلةً لاستمرار النسل، لذلك فإنّ تربيتهن وتدريبهن على أمور الحكم لا مصداقية لها، وتسلّطن على أمور المملكة سيودي بها، ويؤدّي إلى زوالها²⁹. والآنموذج على ذلك الساسانيّون الذين أوكلوا أمرهم إلى النساء والأطفال فزال ملكهم، كما روي على لسان بزرجمهر³⁰. لا شك أنّ خلفيّة هذه

الوصية أو الدعوة، مصدرها خلافه وتركبان خاتون زوجة ملكشاه؛ فضلاً عن أن الدعوة إلى منع النساء من التدخل في الأمور العامة، ومضار مشورتهن، كانت من الأفكار الشائعة والمتداولة والمقبولة في ذلك العصر.

و- السلطة وسيلة لحفظ الأمن:

إذا دققنا في العوامل المخلة بالأمن، لاحظنا، عدا تدخل النساء الذي يحتاج إلى التدبير، ومنع تفشي البطالة في أوساط الرعية الذي يحتاج إلى "التخطيط"، أن ما تبقى يمكن تأمينه من خلال المحافظة على القوة العسكرية وتعزيزها. بتعبير آخر، لا خطر يمكن أن يواجه المملكة في حال كان لدى الملك القوة العسكرية اللازمة وعدد الجنود الوافي، ليكون بإمكانه في حال الضرورة، أن يخيف الرعية وي رهبها ويسوسها، وأن يكون لديه القدرة الكافية والمهابة التي تمنع هجمات الممالك المجاورة أو تصدها، وليمنع أيضاً بقوته العسكرية قيام الخوارج. مع ذلك فإن القوة العسكرية وقوة الردع، ليستا الوسيلتين الوحيدتين لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها المملكة. فقد اقترح الخوارج نظام الملك تنظيمًا متعدد الأجهزة لمراقبة عمال الحكومة، يمنع ظلم الرعايا ويضمن رضاهم، كما يمنع تسرب الخوارج إلى الديوان وأجهزة الحكم، ويحفظ المذهب الصحيح الحق. فضلاً عن ذلك فإن الخوارج يعتقد أن من واجب الملك أن يطلع باستمرار بواسطة الجواسيس والمخبرين على أوضاع العمال وأعمالهم، وفي حال اكتشاف سوء نواياهم، عليه أن يزيلهم من الوجود³¹.

على هذا النحو يمكن أن تعدّ القوة والسلطة أهم وسيلة من وسائل حفظ الأمن. وقد أشرنا من قبل إلى أن السلطة بنظر الخوارج نظام، وإن كانت في الدرجة الأولى سلطة عسكرية، إلا أنها غير محدودة بالقوة العسكرية وبالقوة القهرية؛ وإعطاء الأولوية للقوة العسكرية أمر مفهوم، لأن الأمن برأي الخوارج نظام هو المحافظة على حدود المملكة وقدرة الملك على مواجهة المخالفين والمعارضين لحكمه، الذي هم في الدرجة الأولى الخوارج والروافض. من هنا فإن الخوارج يوصي بتعزيز قدرات الجيش، ويرى أن قوته وكثرة عديده أمران مفيدان: "يريد عبدكم المطيع، أن يتضاعف عدد الجند من أربعمئة إلى سبعمئة رجل، لأن زيادة عدد الرجال تتيح لكم أن تحكموا غزنين والسند والهند، وملك تركستان والصين وما وراء الصين، وملك اليمن والحيشة وبلاد البربر والنوبة، والمغرب وبلاد الشام والأندلس حتى القيروان في المغرب، وإخضاع الروم كذلك، فكلما كان جيش الملك أكثر عدّة وعديداً زاد عدد الولايات التي يحكمها، وكلما قلّ عدد جنده قلّ عدد تلك الولايات".

في ذلك العصر، كانت القوّة والغلبة هي التي تعيّن حدود الدول، ولم يكن هنالك تقديس أو اعتبار لأيّ حدّ من الحدود. لذلك فإنّ القوّة العسكرية كانت موازية لسعة الحدود، وتتيح للملك قوّة أكبر، وثروة أوسع، وتالياً جيشاً أقوى عدّة وعداداً، فتزيد بذلك قوّة "الردع"، ويزداد الأمان.

في كلّ الأحوال، على الرغم من أنّ القوّة القمعية لها منافع عديدة، إلا أنّها غير ناجعة دائماً، أو على الأقل ليست مضمونة على الدوام. فعلى سبيل المثال يمكن للقوّة القهرية أن تقمع الخوارج، لكنّها لا تحدّ من ظهور خوارج جدد. لذلك فإنّ الخواجة أبدى اهتماماً بـ "سلطة الملامية/الوسائل اللينة"، ورأى أنّ من واجبات الحكومة ترويض شرائع الدين الصحيح وأحكامه، والأهم من ذلك إعداد العلماء، الذين يستطيعون الردّ على "الشبهات"، ورفض المذاهب الباطلة. وقد بادر الخواجة نظام عملياً، إلى تأسيس المدارس النظامية، التي كان يُدرّس فيها فقط علمُ الكلام الأشعريّ، وفقه الشافعيّ وأحياناً الحنفيّ. كان هدف الخواجة من هذا العمل، مواجهة الروافض وأهل البدع (بحسب وجهة نظره)، من خلال ترويض الدين و"المعتقد الصحيح". كما كان يهدف كذلك أن يثبت في توأم الملك أيّ الدين المعتقدات الصحيحة، فتنتفي العقائد الباطلة من المجتمع؛ فيوجد عند ذلك نوعٌ من وحدة العقائد وتجانسها، مما يؤدّي إلى ثبات الملك ودوامه، فيقضى على الاضطراب وعدم الاستقرار الناجم عن خروج الروافض، ويصبح هذا المذهب بلا أنصار، ويعتق الجميع العقيدة الصحيحة، ولا يبقى هنالك من خلل في الدين أو في الملك. لكنّ التدبير المذكور أسفر عن نتيجة عكسيّة، وفي عدد من النظاميات وصل أمر المشاحنات والمجادلات المذهبية إلى حدّ سفك الدماء وإيقاف العمل³³، ولم يسيطر مطلقاً الانتظام والنسق الواحد الذي كان يطمح إليه الخواجة.

مع ذلك فإنّ مبادرته العمليّة هذه تدعم عقيدته القائلة إنّ المعرفة يمكن أن تكون حصيلة السلطة السياسيّة، وبعبارة أوضح، يمكن للسلطة أن تُنتج معرفةً منسجمةً معها تتقوى بها. كما أنّ دعوة الخواجة نظام للعلماء الشافعيّين من الأماكن البعيدة للعودة إلى خراسان، والتدريس في المراكز العلميّة التي أسّسها، يدعم نظريته هذه أيضاً. يبدو كذلك، كما ذكرنا من قبل، أنّ الخواجة يرى أنّ هنالك تلازماً بين الرعيّة القويّة وبين الحكومة أو المملكة المقتدرة. فالرعايا الذين ينعمون بالرخاء الزراعيّ والتجاريّ بإمكانهم بشكل أفضل أن يساعدوا المملكة، وأن يؤدّوا ما يتوجب عليهم من ضرائب، فتقوى المملكة وتمتلك تالياً جيشاً أقوى، وإن لم يراع الملك حال الرعيّة، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى زوال ملكه.

النتيجة: إن كتاب "سير الملوك" للخواجة نظام الملك، هو أحد أبرز الآثار وأهمها في حقل كتب النصائح السياسيّة، أو المدونات السياسيّة. وقد وضّح الخواجة في هذا الأثر، بصورة غير مباشرة، آراء لافتة للانتباه في موضوع الأمن في الدولة الكلاسيكيّة ما قبل الدولة الحديثة. وقد أكّد فيها على التوأمة بين الملك والدين، كما أكّد على ضرورة المحافظة على كلٍّ منهما وتقويته، للمحافظة على الآخر وتقويته، كما أنّه أكّد على العلاقة بين أمن الرعايا وقدرة الملك وعظمته. والموضوع الرئيسيّ هو أمن الملك وحدود المملكة. وهذا الأمن معرّض لمخاطر داخلية وخارجية، وقد حاول الخواجة نظام من خلال تأكيده على سلطة اللين والرفق من ناحية وسلطة الشدّة من ناحية أخرى، وكذلك من خلال إقرار نظام متعدّد الأجهزة الرقائيّة والجاسوسيّة، أن يوضّح طرق المحافظة على السلطة وتعزيزها، وإقرار الأمن، وتبعاً له إقرار الرفاهية والرّخاء للرعايا والمحافظة على الدين. السلطة التي تعتمد على الشدّة واللين، هي التي تنتج الأمن، كما أنّ قوة الرعيّة وفي الوقت نفسه خوفها من الحاكم وثقتها به واعتمادها عليه، أمور تؤدّي إلى اقتدار المُللكِ والمَلِكِ.

الهوامش:

1- Rosenthal, Erwin, Political Thought in Medieval Islam, London: Cambridge Univ. Press, 1962 pp. 62ff.

2- الطباطبائي السيد جواد، زوال اندیشه سیاسی در ایران: گفتار در مبانی نظری انحطاط ایران [زوال الفكر السياسي في إيران: مقالة في القواعد النظرية للانحطاط في إيران]، طهران، منشورات كوير، 1383 ش [2004م]، ص 182.

3- فيرحى، داود، قدرت، دانش و مشروعیت در اسلام [السلطة، العلم، المشروعیة في الإسلام]، طهران، منشورات ني، 1378 ش [1999م]، ص 57.

4- دو فوشه كور، شارل هنري، اخلاقيات در ادبيات فارسی از سده سوم تا سده هفتم هجري [الأخلاق: المفاهيم الأخلاقية في الأدب الفارسي من القرن الثالث وحتى القرن السابع الهجري]، ترجمه بالفارسیة: محمد علي أمير معزي، عبد المحمد روح بخشان، طهران، المركز الجامعي، مؤسسه الدراسات الإيرانية الفرنسية في إيران، 1377 ش [1999م]، ص 7.

5- Skinner, Quentin, "Visions of the politics", Vol.1, Regarding the Method, Cambridge: Cambridge Univ. press, 2002, p. 96.

6- Ibid, p. 98.

7- Ibid, p. 115- 6.

8- Ibid, p. 119.

9- Ibid, p. 120.

10- سليمان الراوندي، محمد بن علي، راحة الصدور وآية السرور في تاريخ آل سلجوق، تصحيح، محمد إقبال، طهران، منشورات أمير كبير، 1364 ش [1985م]، ص 3- 102.

11- الخواجه نظام الملوك، سير الملوك "سياست نامه"، بإشراف هيوبرت دارك، طهران، المنشورات العلمية الثقافية، 1383 ش [2004م]، ص 27.

12- راحة الصدور وآية السرور في تاريخ آل سلجوق، م. س. ص 182.

13- سير الملوك، م. س. ص 129.

14- راحة الصدور وآية الصدور في تاريخ آل سلجوق، م. س. ص 118.

15- بنداری الأصفهاني، تاريخ السلسلة السلجوقية (زبدة النصر، ونخبة العصر)، ترجمه بالفارسیة محمد حسين جليلي، طهران، المركز الثقافي الإيراني، 1348 ش [1969م]، ص 109.

16- يوسف بن علي المستوفي، خردنامه: اثری از قرن ششم هجري [كتاب العقل: أثر من القرن السادس الهجري]، بإشراف منصور ثروت، طهران، أمير كبير، 1372 ش [1993م].

- 17- دبر سياقي، محمد، (إشراف)، سفرنامه حكيم ناصر خسرو قبادياني، مرورى با حواشي وتعليقات وفهارس اعلام تاريخي [رحلة الحكيم ناصر خسرو القبادياني، لمحة على الحواشي والتعليقات وفهارس الأعلام التاريخيّة]، طهران، 1373ش [1994م]، ص. 169
- 18- محمد بن محمد الغزالي الطوسي، نصيحة الملوك، تصحيح وحواشي: جلال الدين همائي، طهران، منشورات بابك، 1361ش [1982م]، ص 30- 129.
- 19- سير الملوك، م. س. ص. 12.
- 20- نصيحة الملوك، م. س. ص. 111، ص 2- 131.
- 21- سير الملوك، م. س. ص. 80.
- 22- م. ن، ص. 79.
- 23- م. ن، ص 129.
- 24- م. ن، ص 2- 131.
- 25- م. ن، ص 216.
- 26- م. ن، ص 129.
- 27- نصيحة الملوك، م. س، ص 4- 223.
- 28- سير الملوك، م. س، ص 4- 223.
- 29- م. ن، ص 3- 242.
- 30- م. ن، ص 246.
- 31- م. ن، ص 30 وما بعدها.
- 32- م. ن، ص 224.
- 33- كسائي، نورا...، مدارس نظامية وتأثيرات علمي واجتماعي آن [المدارس النظامية وتأثيرها العلمي والاجتماعي]، طهران، جامعة طهران 1358ش [1979م]، ص 17.

أر كولوجية الدراسات الأمنية في إيران

رضا خليلي*

الخلاصة:

إنّ بحث قواعد الدراسات الأمنية في إيران، والمؤلفات المتخصصة بهذا الموضوع، ضرورة من الضرورات التي يجب أن تحظى بالأهمية تدريجيًا. وفي هذا السياق تتطرق هذه المقالة في البداية إلى ماضي الدراسات الأمنية في إيران وكيفية تشكيلها، آخذةً في الاعتبار أهمية هذه الدراسات وضرورتها، مع التأكيد على الفرق بين مفهوم الأمن أو الإحساس بالحاجة إليه والدراسات الأمنية من ناحية، ومن ناحية أخرى الفرق بين الدراسات الأمنية في إيران والدراسات الأمنية الإيرانية، لتحديد المسائل والمشاكل التي يعالجها هذا الحقل الدراسي، وتالياً تحليل هذه المسائل والمشاكل. ويعتقد كاتب المقالة أنّ الدراسات الأمنية في إيران رهينة حلقات ثلاث من التبعية: أي التبعية المفهومية، والتبعية العلمية، والتبعية الفكرية، وما لم تتحرّر من هذه القيود، لا يمكن الكلام على الدراسات الأمنية الإيرانية كحقل مستقلّ جدير بالدراسة.

المصطلحات المفاتيح: الاستراتيجية، الدراسات الأمنية، الدراسات السياسية، الدراسات الاستراتيجية، الدراسات الدولية.

* السيد رضا خليلي، مجاز في العلوم السياسية، من جامعة العلامة الطباطبائي، عضو الهيئة العلمية، ومحقّق في فريق الدراسات التأسيسية والمنهجية في مركز الدراسات الاستراتيجية. - فصلية الدراسات الاستراتيجية، السنة العاشرة - العدد الثاني، صيف العام 2007، الرقم المتسلسل 36.

على الرغم من قصر المدّة التي انقضت على بدء اهتمام المجتمعات والمحافل العلميّة الإيرانيّة بالدراسات الأمنيّة، وبقاوة الطروحات العلميّة لهذه الظاهرة، لكننا نواجه اليوم كمّيّة لافتة من الآثار والمؤلّفات التي تعالج موضوع الأمن في إيران، تتيح لنا إمكانيّة استخدام عنوان "الدراسات الأمنيّة في إيران" لمعرفة ماهيّتها وتقويم خصوصياتها. ومن الضروري، منعاً لأيّ إهمام أن نشير بدايةً إلى أنّ هنالك فرقاً كبيراً بين "الدراسات الأمنيّة في إيران" و"الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة"، ولا معنى لدراسة الموضوع الثاني، ما لم تتم معالجة الموضوع الأول.

المقصود بالدراسات الأمنيّة في إيران مجموعة من المؤلّفات التي هي في معظمها ترجمات لكتابات تتمحور حول الأمن والقضايا الأمنيّة في إيران. وتغطّي مجموعة المؤلّفات هذه مساحة أوسع من المساحة التي الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة، وتضمّ جميع المسائل المتعلقة بـ "الأمن"، في إيران وفي غيرها على حدّ سواء. هذا في حين أنّ الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة تنطلق من الأفكار المحليّة الخاصّة بالمجتمع الإيرانيّ، والتي لا يمكن إدراكها بدون القراءة النقديّة لمحتوى الدراسات الأمنيّة في إيران ولماهيّتها.

ومما لا شك فيه أنّ الكلام على الرّؤية النقديّة لمضمون الدراسات الأمنيّة في إيران ولماهيّتها، ليس كلاماً مبسّطاً أو مقولة قليلة الأهميّة. فتعقيد هذه المسألة وصعوبتها ناجمان عن كون الدراسات الأمنيّة في إيران لم تكن - حتى اليوم - دراسة مستقلة، كما أنّ مفهوم الأمن في إيران لا يتمتع بحدّ ذاته بهذه الشروط، هذا أولاً، وثانياً الرّؤية النقديّة تتطلب تجاوز مرحلة التوصيف وصولاً إلى التحليل والتوضيح أساساً للعمل. في الوقت نفسه، بما أنّ الدراسات الأمنيّة في إيران لم تكن حتى اليوم موضوعاً مستقلاً، من الواجب أن تعالج الدراسة في هذا الحقل، أيّاً كان نوعها، مراحل التوصيف والتحليل والتوضيح معاً؛ وهذا عمل تواجهه على الأقل ابيستيمولوجيا، صعوباتٌ جمة.

إنّ أهمّيته وضرورته ناجمتان أولاً عن أنّ معرفة قضايا هذا الحقل الدراسي ومشكلاته، تمنع تكرارها في الدراسات اللاحقة، وتضع الإمكانيات العلميّة المحدودة في بلادنا على الطريق الصحيح، وثانياً، لا يمكن منطقيّاً بدون معرفة هذه المسائل والمشكلات التي تواجه الدراسات الأمنيّة في إيران، إنجاز الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة، عمليّاً، كحقل خاص داخل تلك الدراسات المذكورة.

لتحقيق مثل هذه الأهداف، من الضروري جعل ماهية الدراسات الأمنية في إيران وخصائصها، موضوعاً للسؤال، لتعرّف مضمون هذا الحقل الدراسي وماهيته، ولنطلع كذلك على نوعية المشاكل ومصادرها. لذا، فإنّ المسألة الأساسية في هذه المقالة، هي الدراسة العلميّة لمضمون الدراسات الأمنيّة وماهيّتها في إيران. تحقيقاً لهذا الهدف، وسعيًا للإجابة عن هذا السؤال الأساسي التالي: "ما هي المشكلات التي تعاني منها الدراسات الأمنيّة في إيران، وكيف يمكن للدراسات الأمنيّة الإيرانيّة أن تتخطى هذه المشكلات وتتخلّص منها؟".

من الممكن منطقيًا، العثور على الجواب عن هذا السؤال، مع التأكيد على "النظريات" و"أهل الرأي" و"الخطاب السائد"، من خلال صور ثلاث هي: "النظرية المحوريّة"، "الشخص المحوري"، و"النصّ المحوري"، ومن الأفضل حتمًا تقويم هذه الحقول الثلاثة ليكون الجواب عن السؤال المذكور آنفًا، دقيقًا. في الوقت نفسه، يركّز الكاتب في هذه المقالة على دراسة "النصّ المحوري"، دون أن تتمحور الدراسة على نظرية محدّدة أو منظرٍ معيّن.

للإجابة عن السؤال المذكور آنفًا، إنطلاقًا من فرضيّة الاختلاف القائم بين الدراسات الأمنيّة في إيران و الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة من ناحية، مع الأخذ في الاعتبار انعكاس الخصائص العامّة للدراسات الأمنيّة الغربيّة، في أدبيات الدراسات الأمنيّة في إيران من ناحية أخرى. فضلًا عن "تبعية مفهوم الأمن" و"تبعية الدراسات الأمنيّة"¹، اللتان تُطرحان في الغرب كمشكلتين أساسيتين من مشاكل الدراسات الأمنيّة، سنتكلم على مشكلة أخرى بعنوان "التبعيّة الفكرية للدراسات الأمنيّة" في إيران. وهكذا فإنّ الفرضيّة التي أُخذت بعين الاعتبار في هذه المقالة هي التالية: "لقد تشكّلت الدراسات الأمنيّة في إيران في إطار التبعيّة المفهوميّة والعلميّة والفكرية، ولهذا السبب، أسفرت عن نكوص بنيويّ في تكوين دراسات أمنيّة إيرانيّة. لذلك ولتنقية الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة من هذه المشكلات، من الضروري التأكيد على أن تتزامن الدراسات الأمنيّة في إيران مع الاستقلال المفهومي والعلمي والفكري لموضوع الأمن".

في بحث هذه الفرضيّة، يجب الأخذ بعين الاعتبار، ما نواجهه من تنوّع وتناقض في الآثار الموجودة، وفي الحقيقة لا معنى لدراسة كميّة تكوّن الدراسات الأمنيّة في إيران سوى إضفاء الاستمراريّة والانتظام على التناقض والخلل داخل شبكة مترابطة من العلاقات بين العلم والسلطة في إيران طيلة هذه السنوات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، بما أننا نتطرق إلى دراسة هذا الحقل في إيران وتقويمه بنظرة عصريّة، نرى أنّ النظرية "الأركولوجيّة" ملائمة وناجعة أكثر من غيرها في هذا السياق. لذلك، تطرّقنا في البداية مستخدمين هذه النظرية، إلى

دراسة ماضي الدراسات الأمنية، والعلاقة بين الأمن والدراسات الأمنية في إيران، ومن ثمّ عاجلنا الخصوصيات الثلاث الدراسات الأمنية في إيران، أيّ التبعية المفهومية للأمن، وتبعية الدراسات الأمنية، والتبعية الفكرية للدراسات الأمنية الغربية، لتوضح من خلال هذه الدراسة، وهذا التحقيق كيفية تكوّن الدراسات الأمنية في إيران.

أ- ماضي الدراسات الأمنية في إيران:

إنّ ظهور الدراسات الأمنية- ليس كقسم مستقلّ، وإنّما كحقل فرعيّ من حقول الدراسات الاستراتيجية، والدراسات السياسيّة أو الدراسات الدوليّة- ليس له حتى في الولايات المتحدة الأميركيّة المصدر الأول² لهذه الدراسات، ماضٍ تاريخيٍّ، ولا يعود كحدّ أقصىّ إلا إلى المدّة الزمنيّة الفاصلة بين الحربين العالميّتين³، وهو ليس أقدم من ذلك في إيران أيضًا.

إنّ أول أثر كتّب باللغة الفارسيّة، وله ارتباط بموضوع الأمن الوطني، هو كتاب "الأمن الوطني"، الذي صدر في العام 1962م، عن كليّة القيادة والأركان العامة للجيش⁴. مع ذلك، لم تحظ الدراسات الأمنية باهتمام المحافل والمراكز العلميّة والجامعيّة إلى مدّة قريبة؛ وإذا راجعنا عناوين المقرّرات الدراسيّة في قسميّ العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة في الجامعات الإيرانيّة، إلى ما قبل العام 1971م، لن نعثر على أيّ أثر للأمن والدراسات الأمنية فيها.

في الحقيقة، لم يكن بحث موضوع الأمن كحقل علميٍّ مستقلّ، في أيّ مرحلة من المراحل، موضع اهتمام المراكز الجامعيّة الإيرانيّة، اللهمّ إلا في العام 1971م، و فقط كموضوع فرعيٍّ من مواضيع العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة. على الرغم من أنّه كان قد مرّ حتى ذلك التاريخ أكثر من سبعة عقود على بدء العمل في مدرسة العلوم السياسيّة في إيران⁵، ومع أنّه منذ تأسيس كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة في ربيع العام 1934 وحتى العام 1971م، كان مركز الدراسات العليا الدوليّة في جامعة طهران، وكليّة العلوم الاقتصاديّة والسياسيّة في الجامعة الوطنيّة الإيرانيّة، يتولّيان تدريس العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، فإنّ مبحث الأمن، لم يدخل مطلقاً ضمن المقرّرات الدراسيّة في القسمين المذكورين؛ و فقط في العام 1971م، حين بدأ المركز الأعلى للسياسة والأمور الحزبيّة، نشاطه في إطار كليّة العلوم السياسيّة والاجتماعيّة، أقحم مبحث الأمن الوطني ضمن المقرّرات الدراسيّة في قسم العلوم السياسيّة⁶، ليكون بذلك، البداية الرسميّة للاهتمام بالدراسات الأمنية في المراكز الجامعيّة، وليسطرّ في الوقت نفسه ماهيّة تبعية هذا الحقل الدراسي لدراسات السياسة الخارجيّة. ففي الحقيقة، كان وضع مبحث السياسة الخارجيّة ومبحث الأمن الوطني معاً في مقرّر دراسيٍّ واحد، دليلاً على عدم الاهتمام

الجددي والخاص بالدراسات الأمنية من ناحية، ومهددا من ناحية أخرى المجال للتبعية المفهومية والعلمية للأمن وللدراسات الأمنية لمفهوم السياسة الخارجية والدراسات الدولية. وعلى الرغم من أن هذا الوضع كان مرحلياً، إلا أن الدراسات الأمنية لم تحظ بالاهتمام حتى في المراكز الدراسية الجامعية الأخرى، التي تأسس فيها من بعد قسم للعلوم السياسية.

في الحقيقة، لم يكن هنالك أدنى اهتمام خاص بمفهوم الأمن والدراسات الأمنية إلى ما قبل الثورة الإسلامية. وتوضح دراسة الآثار المتوافرة من تلك المرحلة، عدم الاهتمام بالأمن كدرس أو حتى كفصل مستقل، وإنما كمفهوم مرتبط بالسياسة الداخلية⁷، أو بواسطة المؤسسات الأمنية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالاستراتيجية العسكرية⁸.

هذا الوضع بقي على حاله ولم يتغير حتى بعد الثورة الإسلامية، و"الثورة الثقافية"، التي أعقبتها في الجامعات، والتي أسفرت عن تحول أساسي في المقررات الدراسية وعناوين الدروس في الأقسام الجامعية المختلفة، لا سيما العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وحتى بعد هذه التغييرات لم يحظَ مبحث الأمن بالاهتمام اللازم، ولم تخصص أي وحدة من وحدات الجدارة أو الدراسات العليا والدكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لهذا الموضوع أي درس مستقل⁹.

يعود اهتمام المراكز العلمية والجامعية بموضوع الأمن والدراسات الأمنية في المرحلة التي أعقبت قيام الثورة، إلى السنوات التي تلت الحرب المفروضة. وللأهمية الكبرى والأولوية التي حظي بها الأمن الوطني خلال سنوات الحرب. أصبح موضع اهتمام مميّز بعد انتهاء هذه التجربة الباهظة الكلفة، فأسس للمرة الأولى قسم العلوم السياسية ذو المنحى الأمني الوطني في العام 1995م في كلية الفارابي للعلوم والفنون، في البداية في مرحلة الجدارة، ثم في مرحلة دبلوم الدراسات العليا والدكتوراة.

إن تأسيس قسم العلوم السياسية ذي المنحى الأمني الوطني في كلية الفارابي للعلوم والفنون التي هي كلية عسكرية، يدل على ضرورة وأهمية اهتمام المؤسسات العسكرية والأمنية بهذا الموضوع قبل المراكز والمحافل الجامعية غير العسكرية، وفي الوقت نفسه يعبر عن الصبغة العسكرية الأمنية للدراسات الأمنية، أو في حقيقة الأمر، تبعيتها للعلوم العسكرية والدراسات الاستراتيجية أيضاً. وهكذا، على العكس مما كان عليه الأمر قبل الثورة حيث نشأ الاهتمام بالأمن الوطني في المراكز الجامعية غير العسكرية، على هامش السياسة الخارجية، كان مصدر الدراسات الأمنية بعد الثورة عسكرياً وتابعا للعلوم العسكرية أو الدراسات الاستراتيجية،

ويجب البحث عن أسباب ذلك في ظروف المجتمع الإيرانيّ طيلة سنوات الحرب المفروضة، وحتى في السنوات التي أعقبتها.

في الحقيقة، لقد ضاعفت الظروف السياسيّة والاجتماعيّة بين عامي 1981 و1991م من تبعيّة الدراسات الأمنيّة للدراسات الاستراتيجيةّ والعلوم العسكريّة، وربما لهذا السبب أيضاً، حصرت الكليّات غير العسكريّة موضوع الأمن الوطنيّ داخل إطار "القضايا العسكريّة والاستراتيجيّة المعاصرة"، بدلاً من الاهتمام به كموضوع مستقلّ أو حتى في إطار العلوم السياسيّة والدراسات الدوليّة، فغذّت بذلك تبعية الدراسات الأمنيّة للدراسات الاستراتيجيةّ، وزادت من سيطرة الرؤية العسكريّة المتشدّدة في هذا المجال. بعبارة أخرى لم يؤدّ هذا التحول في النظرة إلى الأمن والدراسات الأمنيّة إلى اتساع النطاق العلميّ والنظريّ للبحث في الكليّات غير العسكريّة، ولذلك، على الرغم من اتساع نطاق الاهتمام بالدراسات الأمنيّة في البلاد ابتداءً من العام 1971م، لكنّ ذلك حدث في المراكز البحثيّة التابعة للإدارات والمؤسّسات العسكريّة والأمنيّة، قبل المراكز الجامعيّة. وهكذا على الرغم، من أنّ اتساع نطاق الدراسات الأمنيّة في العقد التاسع من القرن العشرين، كان أمراً ملحوظاً مقارنة بالعقود السابقة، لا سيّما العقد الثامن، حيث كان مفهوم الأمن الوطنيّ فاقداً للمعنى حتى لدى المنظرين السياسيّين، لكنّ ما يؤسف له حقاً، أنّ مساهمة الجامعات في هذا المجال كانت شيئاً لا يذكر، حتى أنّ هذه المراكز وجدت نفسها مضطّرة، في تحضير الدروس التي يحتاجها الطلّبة، أن تستعين بنصوص صادرة من المراكز البحثيّة النشطة في هذا المجال تأليفاً وترجمة¹⁰. لقد وصف أحد واضعي الآثار القيّمة في حقل الدراسات الأمنيّة، بشكل جيد ظروف الدراسات الأمنيّة وأوضاعها، في السنوات التي أعقبت الثورة كما يلي:

"على الرغم من أنّ التغيير الذي طرأ على مفهوم الأمن الوطنيّ، على مستوى واسع، قد أثر في كثير من التوجهات الوطنيّة، لكن الطرح العلميّ والنظريّ لهذا البحث في إيران يُعدّ ظاهرة جديدة وحديثة. ومن الواجب القول إنّ عبارة "الأمن الوطنيّ" ظلّت طيلة العقد الثامن [من القرن العشرين] قليلة الاستعمال، ولم يُصبح استخدام هذا المفهوم شائعاً في المدوّنات السياسيّة إلا ابتداءً من منتصف العقد التاسع من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين شغل أذهان عدد كبير من المفكرين السياسيّين في البلاد. لقد ظلّت النظرة، القائمة، إلى هذا المفهوم قبل التاريخ المذكور محصورة في إطار ملاحظات المفكرين الاستراتيجيّين والعسكريّين. إنّ طرح الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم الذي حلّ محلّ النظرة الأحادية الاتجاه، إنّما هو تطوّر جديد لم يتجاوز عمره بضع سنين. والشاهد على هذا الادعاء تأسيس مراكز جديدة في البلاد في منتصف التسعينات، كانت الغاية من وراء تأسيسها إجراء البحوث العلميّة

في إطار هذا المفهوم. والنصوص التي تعالج الأمن الوطني بأسلوب علمي، باللغة الفارسيّة، هي بشكل رئيسي من نتاج الأنشطة البحثية لهذه المراكز¹¹.

من هنا، يمكن القول إنّ الدراسات الأمنيّة في إيران، كانت بشكل رئيسي حصيلة اتساع رقعة المراكز البحثية إبتداء من منتصف العقد التاسع من القرن العشرين وما بعده، وكان للظروف السياسيّة- الاجتماعيّة في سنوات الحرب وما بعدها دورٌ مؤثّر في البدء بتدوينها وفي استمراريتها وحتى في تجديد ماهيتها. بناءً على هذا الوضع، يبدو طرح السؤال التالي منطقيّاً: ألم يكن موضوع "الأمن" يحظى بأيّ أهميّة قبل أن تستجدّ الظروف الآنفه الذكر، أو حتى قبل أن تتشكّل الدراسات الأمنيّة في إيران؟

ب- العلاقة بين الأمن والدراسات الأمنيّة في إيران:

إنّ التأخر في إعداد الدراسات الأمنيّة في إيران، لا يمكن أن يكون معناه عدم إيلاء موضوع الأمن الأهميّة اللازمة، أو أن يكون دليلاً على الشعور بعدم الحاجة إليه. إنّ نشدان الأمن والأمان من أهمّ الميول والحاجات الإنسانيّة، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجوهر الوجود الإنساني¹²، وهذا الأمر لا يختلف من مجتمع إلى آخر، وما من مجتمع إنسانيّ لديه ميل إلى الأمن أكثر من مجتمع آخر، وعمر هذا الميل من عمر التاريخ البشري. لكنّ ما يبعث على الاختلاف، هو التفاوت في مستوى الحاجة إلى الأمن وأولويّة أبعاد هذه الظاهرة ووجوهها وصورها المختلفة. على هذا الأساس، على الرغم من أنّ الدراسات الأمنيّة في إيران ظاهرة متأخرة نسبياً لم يبدأ الإهتمام بها قبل منتصف العقد التاسع من القرن العشرين، لكنّ الاحساس بالحاجة إلى الأمن في المجتمع الإيرانيّ كغيره من المجتمعات البشريّة، قديم قدم تاريخ الشعوب التي استوطنت هذه الديار.

إنّ هذا الأمر يعبر عن طول المدّة التاريخيّة الفاصلة بين الإحساس بالحاجة إلى الأمن، وبين أهميّة الأمن وضرورته من ناحية أخرى، ويبقى، على الرغم من التاريخ الطويل الذي يفصل بين الأمرين، ضعف مفهوم الأمن وضعف الدراسات الأمنيّة ظاهرتين مترابطتين ارتباطاً وثيقاً، وما لم يؤخذ هذا الارتباط الوثيق بعين الاعتبار، لا يمكن تحطّي هذا الضعف. وقد عبّر رائد من رواد الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة، وأحد أهل الرأي المنظرين في هذا الميدان، عن العلاقة الوثيقة بين مفهوم الأمن والدراسات الأمنيّة على النحو التالي:

"إنّ الدراسات النظرية حول ماهية الأمن في إيران، دراسات جديدة لا تزال تخطو خطواتها الأولى. بمعنى أنّه حتى منتصف العقد التاسع [من القرن العشرين]، قلّمنا نعر على مؤسسة أو مركز يحمل على عاتقه رسالة البحوث الأمنيّة، قد عمل على جمع الوثائق والمستندات، واستقطاب المحققين والخبراء

علمياً- وعملياً، لتحليل النظريات السائدة في العالم الغربيّ، وتالياً لإنتاج نصوص وعرضها بشكل منظم ومنسجم. ونتيجة لتقصير المراكز العلميّة- البحثيّة، كان مفهوم الأمن الوطنيّ يقوم دون إنتاج نظريّة تُذكر، وأفضل النظريات العلميّة التي عُرّف بها كانت عبارة "لا وجود للخطر"¹³.

كان من نتيجة هذا الضعف المفهومي للأمن، وضعف الدراسات الأمنيّة في إيران، أنّ المجتمع وجد نفسه عملياً يفتقد إلى الطرح الجامع والمحدّد، ولم يُبذل أيّ جهد للقيام باستقصاء علمي للظروف الأمنيّة في البلاد، وتدوين استراتيجيّة ضخمة، أو طرح جامع للأمن الوطنيّ. ويشرح الدكتور تاجيك، وهو رائد آخر من الرواد في حقل الدراسات الأمنيّة، وأحد أصحاب النظريات، القصور العلميّ معرفياً وتخطيطاً لبرنامج أمنيّ معيّن على النحو التالي:

"بعد مرور عقدين من حياة النظام، ولم تتوضّح حتى الآن الاتجاهات الاستراتيجية للأمن الوطنيّ (السعة المحورية، المحافظة المحورية، النمو المحوري أو تراكيب منها، بالإضافة إلى أنّه ليس واضحاً من أي زاوية يجب أن يُنظر إلى الأمن الوطنيّ (العنف، اللين، التعددية أم غير ذلك)، وعلام انبني طرح أمن المجتمع؟ وما هي الرؤية التي يؤسّس لها"¹⁴.

وهكذا حين يجري الكلام على الدراسات الأمنيّة في إيران، يجب أن ننتبه إلى أنّ الدراسات الأمنيّة في إيران أو الإحساس بالحاجة إلى الأمن، أمر مختلف عن طرح برنامج أو استراتيجية جامعة للأمن الوطنيّ: لتفكيك هاتين المقولتين، يجب أن نأخذ في الاعتبار أنّ "الأمن" كان قضية معروفة لدى الإيرانيين منذ زمن بعيد، في حين أنّ الدراسات الأمنيّة في إيران ظاهرة جديدة، والأكثر جدّة "الإحساس بالحاجة إلى طرح مفهوم محدّد لتدبر المقولات الأمنيّة المختلفة"¹⁵.

للتأكيد على أنّ الدراسات الأمنيّة في إيران جديدة ولا تزال تخطو خطواتها الأولى وجدنا من الأفضل أن نكتفي بلفت الانتباه إلى العبارات التي وردت في مقدّمة كتاب "الأمن الوطني والنظام العالمي" (أول كتاب وُضع بعد الثورة في العام 1995م، في حقل الدراسات الأمنيّة):

"كان الدافع إلى تأليف هذا الكتاب، عدم وجود أي أثر يتطرق إلى توضيح مفهوم الأمن الوطني، ومكانته في النظام العالمي الحالي... فبحسب علمنا، لم يُنشر حتى الآن أثر مستقلّ يعالج الموضوع من جميع جوانبه، حتى أنّ هذا المفهوم في بلدنا لم يخرج عن حدود الأبحاث الضمنيّة والمتفرّقة، ولم يدخل حتى الآن إلى عالم التحقيقات الجامعيّة... لقد كُتب هذا الأثر المستقلّ لتوضيح قواعد الأمن الوطني ومفاهيمه، لجعله بحثاً متداولاً في المؤسسات الجامعيّة وغير الجامعيّة"¹⁶.

بعد توضيح الفرق بين المفاهيم المذكورة آنفاً، يمكن الآن جعل موضوع التحقيق أكثر دقة. وبناء عليه، سنعالج في هذا البحث، على قاعدة العلاقة بين الأمن والدراسات الأمنية، أركولوجية الدراسات الأمنية في إيران. ، ونوضح في الوقت نفسه أن الهدف من مفهوم الأمن في هذا البحث ليس الإحساس بالحاجة إلى الأمن الذي أسفرت عنه متغيرات أمنية منذ البداية وحتى اليوم. كذلك فإن هذه المقالة لن تتمخض أيضاً عن طرح جامع أو "استراتيجية للأمن الوطني"، لكن الأمر المهم الذي تركز عليه، هو دراسة الوضع المفهومي للأمن من ناحية، ووضع الدراسات الأمنية من ناحية أخرى، المترابطين ترابطاً وثيقاً، وما يواجههما من مشكلات وقصور.

1- مفهوم الأمن:

إن مفهوم الأمن يختلف في الظروف الحالية التي يواجهها المجتمع الإيراني، عما كان عليه في الماضي، وكذلك عن المفهوم الذي ساد في السنوات التي سبقت إنشاء مراكز البحوث المرتبطة بالأمن الوطني. لقد كان فهم العلماء المسلمين الإيرانيين للأمن في القرون الوسطى، مفهوماً سلبياً ومحدوداً، ولم يكن في نظرهم أكثر من الاستقرار وعدم وجود الاضطرابات أو الخطر الداخلي والخارجي. في ذلك العصر لم يُفسر الأمن بالمفهوم الإيجابي الذي يدل على تنمية قدرات المجتمع للوصول إلى الحياة العادلة¹⁷، فعلى سبيل المثال، كان الموضوع الأصلي للأمن كما طرحه نظام الملك [في كتابه سير الملوك] يقتصر على الملك وعلى حدود المملكة، التي يجب أن تكون في مأمن من الخطر والتهديد¹⁸.

وإلى ما قبل إنشاء المراكز البحثية المرتبطة بالأمن الوطني في منتصف التسعينات من القرن العشرين، لم يكن معنى الأمن لدى أهل الرأي في أقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مختلفاً عن المعنى المذكور أعلاه. وقد جرى تعريف "الأمن الوطني في أفضل النظريات العلمية بـ "عدم وجود الخطر"¹⁹. فعلى سبيل المثال في أحد كتب "مبادئ العلاقات الدولية" الذي كان لسنوات عديدة، المرجع الذي يُدرّس في كليات العلوم السياسية، ورد مفهوم الأمن بمعنى المحافظة على كامل التراب الوطني، وصون حياة أبناء الشعب، وبقاء الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ والمحافظة على الثروات الوطنية، وعدم وجود أي خطر خارجي يهدد المصالح الوطنية والمعيشية في البلاد²⁰.

2- الدراسات الأمنية:

كان هذا الانطباع عن مفهوم الأمن حاجزاً سدّ الطريق على الدراسات الأمنية حتى بشكلها التبعي. لأنّ هذا الانطباع جعل الأجهزة العسكرية أفضل من يؤمّن هذه الدراسات، وجعل الكليّات العسكريّة (على أحسن تقدير)، أفضل مرجع للدراسات الأمنيّة، حتى أنّ أقسام العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة لم يكن لديها أيّ توجه لدراسة هذه الظاهرة (بالأوصاف المذكورة). في الحقيقة، كان مفهوم الأمن إلى ما قبل التسعينات من القرن العشرين يُعدّ مفهوماً "ضعيفاً ومتخلفاً"، والضعف والتخلف هذان كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بضعف الدراسات الأمنيّة وقصورها. في الوقت نفسه، يُطرح السؤال التالي: هل سوّيت هذه المشكلة بعد أن تأسّست المراكز البحثيّة المرتبطة بالأمن الوطني في التسعينات؟ إنّ الجواب عن هذا السؤال نجده في تقويم الدكتور إفتخاري لمفهوم الأمن ووضع الدراسات الأمنيّة في إيران:

"إنّ إحساس المجتمع العلمي بالنقص الحادّ على المستوى النظري، وحاجة نظام الحكم الماسّة لميدان البحث هذا، كانا وراء ما شهدته الجامعات ومراكز الأبحاث من نشاط في هذا المجال. وأثمر هذا الجهد الوطني ثماراً خيرة تجلّت بنشر مئات الكتب فضلاً عن المقالات والرسائل والأطاريح الجامعيّة، وعقد المؤتمرات الوطنيّة والدوليّة وجلسات النقاش العلميّة- التحليليّة المتعلقة بمفهوم "الأمن"... مع ذلك، لا يجب أن يغيب عن بالنا أنّ معظم ما نُشر إنّما يعكس نظريات المحلّين الغربيين، والأجانب". لذا اخترنا لفظة "التبعيّة" وصفاً للنصوص النظريّة المتوافرة، على أمل ملء الفراغ وتصحيح الوضع بهمة المفكرين الإيرانيين، وإنتاج نصوص محلّيّة تعالج موضوع الأمن"²¹.

هذا التشخيص لوضع الدراسات الأمنيّة في إيران تشخيص صحيح. فالدراسات الأمنيّة في إيران، بعد أن تحطّت مرحلة "التخلف" والقصور التي سبقت العقد التاسع من القرن العشرين، دخلت مرحلة جديدة بعد تشكيل مراكز البحوث، واهتمام الأوساط الجامعيّة بالأمن الوطني، مرحلة يصحّ أن نطلق عليها وصف التبعيّة، لكنّ هذه التبعيّة ليست محصورة فقط بغير المحلّي أو بترجمة الآثار المتوافرة في هذا المجال، وإنّما بفقدان الأمل من إنتاج محليّ يسدّ مسدّ النقص الحاصل.

ما هو مصدر فخر حقيقةً، على هامش هذه المباحث، الكلام على "مأسسة" الدراسات الأمنيّة و"استمراريتها"، من خلال المراكز البحثيّة والجامعيّة والاهتمام بـ "الدراسات المنهجية المحلّيّة". والمأسسة والاستمراريّة هما السبيلان المنطقيّان والضروريّان، لجعل الدراسات الأمنيّة في إيران محلّيّة، ولنشوء الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة؛ لكنّ ما يجب الانتباه إليه قبل ذلك وفوق ذلك، هي مسألة التبعيّة نفسها، التي لا تسمح حتى بطرح جعل الدراسات الأمنيّة في إيران محلّيّة؛

بعبارة أخرى إنَّ الطرحينَّ المقدَّمينَّ كسبيلينَّ لجعل الدراسات الأمنية في إيران إيرانيَّةً، يمكن اعتمادهما حين يتمَّ التغلُّب على مشكلة "التبعية"، وهذا الأمر ليس ميسراً، إلا بعد أن يتمَّ تشخيص أبعاد التبعية في الدراسات الأمنية في إيران، وعلى أساس هذا التشخيص، تعرض السبيل لتخليصها من التبعية، وتالياً لجعلها محلّية.

3- أبعاد التبعية:

إنَّ تبعية الدراسات الأمنية في إيران ظاهرة، يمكن إدراكها بوضوح حتى من خلال نظرة مجملية على الأدبيات المتوافرة في هذا الحقل؛ لكنَّ هذه التبعية ليست تبعية فكرية بالملق، جاءت نتيجة ترجمة الدراسات الأمنية الغربية أو اتخاذها أنموذجاً بغير حساب. في الحقيقة، حتى وإن لم تستمرَّ هذه الترجمات أو هذا الاحتذاء، لن تنشأ الدراسات الأمنية المحليَّة، وفوق ذلك لن تدوم هذه الدراسات الأمنية التابعة. لذلك لا يمكن حلَّ مشكلة تبعية الدراسات الأمنية في إيران بإحلال التآليف مكان الترجمة، والكفَّ عن المباحث النظرية والمنهجية، والتأكيد على القضايا الإيرانية؛ لأنَّ اعتماد هذا السبيل لن يُفضي إلى تشكُّل الدراسات الأمنية الإيرانية، بل سيؤدي إلى خلخلة الأرضية المؤاتية لتشكُّلها، وبدلاً من تخطّي مشكلة التبعية، سنعود خطوة إلى الوراء (إلى مرحلة ما قبل التبعية)، ويكون من الواجب حينئذ البحث عن وسيلة لتجاوز مشكلة التخلف.

إنَّ مشكلة التبعية في الدراسات الأمنية في إيران، أكثر من كونها نتيجة التطلُّع إلى الأدبيات الغربية في هذا المجال، هي نتيجة الضعف المفهومي للأمن من ناحية، وضعف هذه الدراسات علمياً من ناحية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار قضية التبعية الفكرية إلى جانب هاتين المسألتين. فالحقيقة أنَّ تبعية الدراسات الأمنية في إيران، جاءت نتيجة للتبعية المفهومية للأمن، والتبعية العلمية للدراسات الأمنية، والتبعية الفكرية للدراسات الأمنية الغربية، وما لم تعالج هذه الحلقات الثلاث من التبعية معاً، لا يمكن الكلام على دراسات أمنية إيرانية. في الوقت نفسه، لا يمكن أيضاً عرض أيّ طريقة للحلِّ في هذا المجال بدون معرفة ماهية هذه الظواهر. بناء عليه، نرى من الضروريّ دراسة هذه الحلقات الثلاث من التبعية بشيء من التفصيل.

ج- التبعية المفهومية للأمن في إيران:

إنَّ التبعية المفهومية للأمن ليست ظاهرة خاصّة بإيران، لكن حتى في أدبيات الدراسات الأمنية المتوافرة في الغرب، هنالك تأكيدٌ على الإبهام في معنى هذه اللفظة، وتعدديّة معانيها أيضاً، وسعيٌّ إلى تقديم تعريف للأمن بمساعدة ألفاظ أخرى كالحرب والسلام، والاستراتيجية،

والسياسة، والقوة، والتنمية ونظائرها. في الوقت نفسه، تضاعفت مشكلة التبعية في إيران، لأنّ تعريف الألفاظ المذكورة آنفاً اعتمد على الترجمة، وكان ناقصاً على الأغلب الأعم، مما زاد من تعقيد هذه القضية وإضفاء مزيد من الإبهام على مفهوم الأمن. فقد تمّ التأكيد في أدبيات الدراسات الأمنية المتوافرة في إيران تبعاً لأدبيات الدراسات الأمنية الغربية، على أنّ مفهوم الأمن مفهومٌ مبهمٌ، ناقصٌ وقاصرٌ ومثيرٌ للجدل (24)، لا يُدرك إلا من خلال علاقته التركيبية بالمفاهيم الأخرى، أو الحلول محلها:

"إنّ مصاديق مفهوم "الأمن"، لا يمكن العثور عليها، إلى من خلال إضافته إلى مفاهيم أخرى، أو استبداله بها، مثل "القوة"، "المصالح"، "الأهداف"، "التهديد"، "الخطر" وغير ذلك... وهي كلّها مفاهيم مبهمة، قاصرة، وهلامية"²⁵.

إذا كان الهدف من وراء الكلام المذكور أعلاه، أنّ الأمن مفهومٌ نسبيٌّ "كسائر المفاهيم في العلوم الإنسانيّة، التي ليس لها تعريف واحد متفقٌ عليه لدى جميع أهل الرأي أو معظمهم على الأقل"²⁶، أو حتى إذا كان "موضوع نقاش مستمرّ بين السياسيّين والمسؤولين وأهل الرأي"²⁷ ولهذا السبب، فإنّ إمكانية إساءة فهمه كبيرة، فإنّ هذا الاستدلال استدلالٌ منطقيٌّ؛ لكنّ المسألة المطروحة هنا هي التالية: لماذا يتوجّب علينا أن نعرّف المفهوم المذكور المبهم والقاصر بمفاهيم أخرى قاصرة وهلامية، وما من دليلٍ على أنّها أكثر دلالةً من مفهوم الأمن. في الحقيقة، هذا هو المقصود من التبعية المفهومية للأمن، وقد عرّف مفهوم الأمن في إيران على أساس مثل هذا الفهم، على هامش المفاهيم الهلامية والمبهمة الأخرى. وهذه المفاهيم الأخرى التي عرّف مفهوم الأمن بواسطتها أو بمساعدتها، متعدّدة، من الضروري الإشارة إلى نماذج من هذه المفاهيم المضافة أو البديلة، ومن ثمّ دراستها دراسة نقدية.

1- القوة:

إنّ تعريف مفهوم الأمن بواسطة القوة، هو نتيجة للفهم الواقعي القائل "إنّ الذين لديهم رؤية واقعية إلى الأمن الوطني، قد صاغوا استنتاجاتهم من فرضية وجود الفوضى في المجتمع الدولي، وعدم وجود قوة فوق القوة الوطنيّة، ومن خلال الوصف الذي يصفون به الأمن الوطني، يرون إلى تنظيم القوانين وعقد الإتفاقيات والمعاهدات لتأمين أمن الدول، على أنّها أمور غير واقعية"²⁸. مثل هذا الفهم للأمن الوطني له في إيران أيضاً أنصار كثير. في هذا السياق، يرى البعض إلى أنّ العلاقة بين القوة والأمن الوطني، هي علاقة غير مباشرة:

"إنّ الدول في سعي دائم لامتلاك القوة، لأنّ القوة ضروريّة لتأمين بقائها ووجودها... إنّ قضايا البقاء، والرفاهيّة، والأمن، والسعادة، لكلّ دولة تريد الوصول إلى هذه الأهداف، تستوجب أن تكون هذه الدولة قويّة. لأنّ العكس سيجعل وجودها عرضة للخطر وللزوال"²⁹.

من ناحية أخرى، القوة في رأي البعض الآخر من القائلين بهذا المفهوم، واسطة لإيجاد علاقة أو ارتباط بين الأمن والمفاهيم الأخرى، ومن بينها مفهوم المصالح الوطنية: "المصلحة الوطنية مرادفة أحياناً للأمن الوطني، حيث تحتلّ القوة الوطنيّة والسعي للمحافظة عليها وتنميتها، المحور والأساس. وبما أنّ القوّة والأمن من المفاهيم والظواهر النسبيّة، والمسائل والمقولات المدرجة فيهما متغيّرة وهلاميّة، لذلك فإنّ المصالح الوطنيّة لها مثل هذه الخاصيّة"³⁰.

2- الحرب والسلام:

إنّ تبعيّة مفهوم الأمن لمفهوميّ الحرب والسلام هو تنمة لذلك الفهم الواقعيّ من ناحية، ومعبّر عن الفرق بين هذه الرؤية وبين الفهم المثالي من ناحية أخرى. وكما أنّ الواقعيّين يرون أنّ الحرب أو التهديد بالحرب، أوّل شرط من شروط بقاء الدول وأمنها³¹، فإنّ المثاليّين يرون أنّ الأمن لا يتيسّر إلا من خلال السلام والتعاون³².

إنّ تعريف الأمن بأنّه "الحالة التي ينحسر فيها أيّ نوع من أنواع الخطر الذي يتهدّد سلامة كامل التراب الوطني للدول، ويهدّد استقلالها، إلى حدّه الأدنى"³³، والاعتقاد بأنّ الحرب هي أهم العوامل التي تهدّد سلامة أراضي الدول واستقلالها، رؤيتان أدتتا معاً، إلى الأهميّة المميّزة التي حظيَ بها تعريف الأمن في إيران قبل العقد التاسع، في معظم النصوص المتعلّقة بهذا الموضوع، وهو أنّ الأمن معناه عدم تعرّض البلاد للتهديد³⁴، ورُبط بينه وبين مفهوميّ الحرب والسلام. في الحقيقة، يمكننا أن نلاحظ في معظم الآثار التي تصدّت طيلة السنوات الأولى لتشكّل الدراسات الأمنيّة في إيران، لتقديم تعريف للأمن، الرؤية القائلة إنّ مفهوم الأمن هو "عدم وجود تهديد عسكري"، وهكذا حلّ مفهوم الحرب والسلام محلّ مفهوم الأمن.

3- المصالح الوطنيّة:

إنّ ارتباط مفهوم الأمن الوطني بمفهوم المصالح الوطنيّة، وتبعيته له في أدبيات الدراسات الأمنيّة في إيران، وثيقٌ إلى حدّ أنّ البعض وضع مفهوم الأمن على هامش مفهوم المنافع الوطنيّة، ويعتقد هؤلاء أنّه: "مع ظهور الدول الوطنيّة"، ساد مفهوم "المصالح الوطنيّة" وتبعاً له مفهوم "الأمن الوطني"³⁵.

من هذا المنطلق، كان مفهوم المصالح الوطنيّة يحظى، لأسبقيته الطويلة الأمد، بالأهميّة القصوى، وربما لهذا السبب أيضاً، عدّ معظم المنظرين الإيرانيّين الأمن الوطنيّ مرادفاً للمصالح

الوطنية، ووسيلة لتأمينها، ويأتي تعريف الدكتور باوند للأمن الوطني، مصداقاً من مصدايق ارتباط مفهوم الأمن الوطني بمفهوم المصالح الوطنية، وتبعيته له:

"إنّ الأمن الوطني- أو بتعبير آخر، المصالح الوطنية- وصفٌ لمجموعة الظروف والإمكانات المتوافرة التي تتيح تلبية الحاجات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. وهذه الظروف والإمكانات مستقاة من الوضع الجيو- سياسي، والنظام الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي والخصائص الثقافية والتاريخية لكل مجتمع من المجتمعات، وتالياً مكانته في الساحة الدوليّة"³⁶.

إنّ بعض الآراء التي تقول بمثل هذا الارتباط بين مفهوم الأمن الوطني ومفهوم المصالح الوطنية، تبنت لهذا السبب الاعتقاد القائل بأنّ تعيين الحدود الفاصلة بين هذين المفهومين أمرٌ شديد الصعوبة. في الوقت نفسه حتى لدى أولئك الذين تصدّوا للتمييز بين هذين المفهومين، تحتل فكرة الترابط بين المفهومين مكانة بارزة. ويمكننا أن نعثر على نموذج لهذا التوجه في العبارات التالية التي تصف الارتباط بين المصالح الوطنية والأمن الوطني ارتباطاً بين الكلّ والجزء: "إنّ الارتباط بين المصالح الوطنية والأمن الوطني هو ارتباط بين الكلّ والجزء... لكنّ معيار أو سهم الجزء (الأمن الوطني) بالنسبة إلى الكلّ (المصالح الوطنية)، يختلف باختلاف النسبة التي تستحوذ على كلّ واحد من المفهومين، وكذلك بحسب الظروف المختلفة في كلّ مجتمع من المجتمعات الوطنيّة... علماً أنّ مفهوم الأمن الوطني أصبح أكثر سعةً ضمن كمّ الملاحظات المتعلقة بالمصالح الوطنية، إذا أخذنا في الاعتبار الظروف والتطورات المستجدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى غلب على هذا المفهوم الوجه غير المتشدّد، وبهذا المعيار ستتسع دائرة الملاحظات المتعلقة بالأمن الوطني أيضاً ضمن مجموع المصالح الوطنيّة العليا"³⁷.

1- التنمية:

إرتباط مفهوم الأمن بمفهوم التنمية، هو نتيجة نوع من الفهم الماكناماري للأمن، فماكنامارا كان يعتقد أنّ "الأمن هو التنمية، وبدون التنمية، لا وجود للأمن"³⁸. هذا النوع من الفهم للأمن، له في إيران أيضاً أنصارٌ كثير؛ بحيث أنّ البعض توصل إلى الاعتقاد أنّ العلاقة بين الأمن والتنمية علاقةٌ مبنيةٌ على "المصاحبة"³⁹، وعلى أساس هذه الرؤية، يطرح وجود ماضي تاريخي لعلاقة المصاحبة هذه:

"وعلى الرغم من أنّ مفهوم الأمن له أسبقية تاريخية على مفهوم التنمية، لكنّ مفهوم التنمية الوطنيّة ومفهوم الأمن الوطني قد تزامن ظهورهما تاريخياً في أدبيات النظريات الاقتصاديّة، وعلم الاجتماع والعلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة. وأساساً، تبلور الاتجاه العام في العلاقات الدوليّة كشكل من أشكال الفوضى، طيلة مرحلة "الحداثة" في التاريخ الأوروبي، الذي بدأ بمعاهدة وستفاليا. كانت هذه

المرحلة هي مرحلة تكوّن الدولة- الأمة، شخصت في أثنائها "التنمية" على الدوام كمصلحة وطنيّة، وحتى كضرورة وطنيّة".⁴⁰

5- السياسة:

إنّ ارتباط مفهوم الأمن بمفهوم السياسة جاء نتيجة للأجواء الأمنيّة المسيطرة على بلدان العالم الثالث والمجتمعات النامية التي أرحى فيها أمن الدولة بظلاله على الأمن الوطني، وتقدّم عليه⁴¹، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت "القوة" لأهمّيّتها قدرًا مشتركًا للمفهومين. أدّى تقدّم أمن الدولة الذي كان سائدًا في إيران منذ أمد بعيد، إلى ما نشاهده باستمرار في الأبحاث الأمنيّة التي أنجزت في إيران، من تأثير الأمن في استنتاجات رجال الحكم وآرائهم⁴³، وكان من نتيجة هذا النوع من الآراء، إصدار الحكم بتبعيّة سياسات الأمن الوطني للمسارات السياسيّة:

"ليست سياسات الأمن الوطني إلا مجموعة قواعد عرفيّة تتبع المسارات السياسيّة"⁴⁴.

على الرغم من عدم إمكانيّة مناقشة مبدأ الارتباط بين الأمن والسياسة، وصحّة بعض المقولات التي تدل على العلاقة الوثيقة بين الأمن والسياسة مثل القول: "إنّ كل شخص من الأشخاص يعرف الأمن الوطني، بحسب الظروف التي يعيش فيها، وبحسب رؤيته إلى عالم السياسة"⁴⁵، و"إنّ سعة الأمن في بلد من البلدان ترتبط ارتباطًا مباشرًا بقوة ذلك البلد"⁴⁶؛ لكن بما أنّ هذا النوع من العلاقة يقضى بتبعيّة مفهوم الأمن لمفهوم السياسة، لا يعود بالإمكان القول بعلاقة منطقيّة مسبقة.

في الواقع، لا يمكن إنكار أهميّة مفهوم القوة لإدراك مفهوم الأمن وحتى السياسة، كما أنّ مبدأ تأثير المكان والزمان السياسيّين في فهم الأمن مبدأ مقبول، إلّا إذا أدّى هذا النوع من الإرتباط إلى إغفال مفهوم الأمن، ودججه بمفهوم السياسة أو القوة، حينئذ يكون مبدأ مرفوضًا. على الرغم من ذلك، يمكن ملاحظة مثل هذا الإغفال أو الدمج بوضوح في أدبيّات الدراسات الأمنيّة في إيران⁴⁷، وهذا الأمر يؤدّي إلى مضاعفة تبعيّة مفهوم الأمن لمفهوم السياسة.

6- الاستراتيجيّة:

إذا نظرنا في نظريات الفكر الاستراتيجيّ القديمة جدًّا، لوجدنا التعريف التالي للاستراتيجيّة: "هي فنّ تعزيز الوسائل العسكريّة واستخدامها لتحقيق الأهداف السياسيّة"⁴⁸، وللاحظنا كذلك أنّ "الأمن" يحظى من بين الأهداف السياسيّة، بالأولويّة والتقدم. لذلك، يحتلّ الأمن في سلسلة المراتب، درجة أرفع من درجتيّ السياسة والاستراتيجيّة؛ علمًا أنّ الاستراتيجيّة هي في الواقع الوسيلة للحصول على الأمن في وعاء السياسة؛ لكن ما نجده في الدراسات الأمنيّة

في إيران إنّما هو فهم مقلوب لهذه العلاقة، وبدلاً من أن يكون مفهوم الاستراتيجية مديناً لمفهوم الأمن، جعل، على العكس من ذلك، مفهوم الأمن تابعاً لمفهوم الاستراتيجية وملحقاً به. وما أدى إلى إتساع هذا النوع من الفهم، إعطاء الأولوية للأخطار الداخلية، التي لا تزال تلقي بظلالها على عمل النخب السياسيّة، وحتى على الباحثين:

"تقسم التهديدات التي تُعرّض الأمن الوطنيّ للخطر إلى مجموعتين: داخلية وخارجية. التهديدات الداخلية هي تلك التي يُعمل بها في داخل الحدود، حتى إذا كان منشأها خارجياً. ومثل هذه التهديدات لا وجود لها في الوقت الحاضر في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. في التهديد الخارجي، تتعرّض حدود البلاد للانتهاك، ويتم ذلك بواسطة القوّات الأجنبية. في هذا الهجوم الذي له جوانب متعدّدة عسكرية وإعلامية وسياسية واقتصادية وثقافية، يستخدم المعتدي الأجنبيّ عملاء له في الداخل. إنّ التهديد الخارجي لإيران منذ لحظة انتصار الثورة الإسلامية، متمثل في الولايات المتحدة الأميركيّة ومعها إسرائيل"⁴⁹.

هذا الانطباع عن التهديدات الأمنية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية يعود إلى أواسط العقد التاسع من القرن العشرين، لكن، إنّ نحن قرأنا النصوص التي دُوّنت مؤخراً لن نجد أيّ اختلاف يذكر في الفهم⁵⁰، وتهمين تبعية الأمن للاستراتيجية من خلال حصر هذا المفهوم بالاستراتيجية الدفاعية المبرمجة لمواجهة الأخطار الخارجية العسكرية، على النظريات الجديدة دون استثناء.

7- السياسة الخارجية:

يمكن أن تعدّ تبعية مفهوم الأمن للسياسة الخارجية أقدم الآراء وأقواها في نطاق التبعيات المفهومية للأمن في إيران. وكما ذكرنا من قبل، حين أدخل مفهوم الأمن للمرة الأولى ضمن المقرّرات الدراسية في قسم العلوم السياسيّة (كلية العلوم السياسيّة والاجتماعية)، إلى جانب مفهوم السياسة الخارجية، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم نجد أنّ أكبر نسبة من الاهتمام بمفهوم الأمن والمفاهيم ذات الصلة به، قد وردت في الكتب المخصّصة للسياسة الخارجية⁵¹. وهذا الاهتمام الواسع بمفهوم الأمن في الكتب والمقالات المتعلّقة بالسياسة الخارجية، ناجم من ناحية عن الأخذ في الاعتبار محور الخطر الذي كان يهدّد الأمن الوطني الإيرانيّ طيلة هذه السنوات، ولا يزال مستمرّاً، وناجم من ناحية أخرى عن الانطباع العالمي السائد الذي يضع مفهوم الأمن مصاحباً لمفهوم السياسة الخارجية أو بديلاً منها⁵².

إنّ تبعية مفهوم الأمن للسياسة الخارجية، الذي يشكّل الفهم السائد في أدبيات الدراسات الأمنية في إيران، هو من السعة إلى حدّ أنّ معظم الآثار التي تعالج السياسة الخارجية،

ترى إلى الاستراتيجية السياسية الخارجية واستراتيجية الأمن الوطني كأمر واحد⁵³، حتى أنها تعدّ التغيير في الوضع الأمني للبلاد، تابعاً للتغيير في علاقات إيران على المستوى الدولي:

"من وجهة النظر المتعلقة بأمن المنطقة، لا يوجد أي هيكلية أمنية محدّدة في منطقة الخليج الفارسيّ الحساسة، فالعقلية الإيدولوجية المثالية بالنسبة إلى العراق والعرب والفلسطينيين ولبنان، والمشاكل المختلفة مع تركيا وجمهورية أذربيجان، وتواجد القوّات الأجنبية في منطقة الخليج الفارسي، والعداء لإسرائيل، هي من جملة المشاكل والتهديدات الأمنية التي تواجهها إيران، لكنّ النقطة المهمّة هنا هي أنّ التهديدات الأمنية الإيرانية تخضع بشدّة لتأثير أمن النظام السياسي من ناحية، والتعقيم على التهديدات الأمنية التي يتعرّض لها النظام في الساحة الدولية، وتنوعها أو تغييرها التابع إلى حدّ كبير إلى تغيير علاقات إيران على المستوى الدولي من ناحية أخرى"⁵⁴.

بناءً عليه، فإنّ مفهوم الأمن في إيران هو كلّ شيء ولا شيء في الوقت نفسه. أو بعبارة أخرى، هو من ناحية مساوٍ للقوّة والمصلحة، والتنمية ونظائرها، ومن ناحية أخرى، ما من مفهوم من هذه المفاهيم يمكن أن يوضّح مفهوم الأمن. وليس المقصود باستقلال مفهوم الأمن، أن نرى إليه كمفهوم مجردٍ من المفاهيم الأخرى، لأنّ هذا الأمر غير ممكن وغير مطلوب. إذا جرى الكلام على تبعيّة مفهوم الأمن في إيران، ونُظر إليه كعامل أساسيٍّ من عوامل تبعيّة الدراسات الأمنية في إيران، بمعنى أنّنا إذا أردنا أن نضع تعريفاً للأمن، فبدلاً من استخدام المفاهيم الأخرى (تلك المفاهيم غير المناقضة في هذا النطاق لمفهوم الأمن)، من الأفضل أن نركّز جهودنا على تضخم مفهوم الأمن ومعرفة أبعاده وزواياه، لنتمكن على هذا الأساس من تكوين فهم واقعيٍّ له، وكذلك للتوصّل إلى تعريف مناسب لظروف مجتمعنا ولشؤون الأمن فيه، وتالياً نمهد أرضية تنقية الدراسات الأمنية في إيران من مشكلة التبعيّة. في الوقت نفسه ولتحقيق مثل هذا الهدف، أو على الأقلّ للتقدم خطوة في مسار تحقّقه عملياً، يجب التفكير فضلاً عن الاستقلال المفهومي للأمن، في استقلال حقل الدراسات الأمنية عن حقول الدراسات الأخرى، واستقلال الدراسات الأمنية في إيران عن الدراسات الأمنية الغربية أيضاً، والبحث عن مخرج للتبعيّة العلميّة والفكريّة للدراسات الأمنية في إيران.

د- التبعيّة العلميّة للدراسات الأمنية في إيران:

إنّ التبعيّة المفهوميّة للأمن هي الحلقة الأولى من حلقات تبعيّة الدراسات الأمنية في إيران؛ لكن لا يجب أن نحصر المشكلة في هذا النوع من التبعيّة. فالتبعيّة المفهوميّة هي في الواقع أولى حلقات التبعيّة، وأشدّها تأثيراً، ولم تثمر سوى التبعيّة العلميّة للدراسات الأمنية؛ لكنّ نظراً لإلهام الحقل العلميّ المذكور والتداخل بينه وبين الحقول العلميّة الأخرى كالعلوم السياسيّة

والدراسات الاستراتيجية والدولية (الدراسات السياسية الخارجية إضافة إلى العلاقات الدولية والسياسة الدولية)، فإنّ جذور التبعية العلمية للدراسات الأمنية في إيران ليست في التبعية المفهومية للأمن، وإتّما هي مقولة معقدة، تعود بعض عواملها إلى التبعية للحقول المذكورة في إيران.

في هذه المقالة سنبحث عن الأسباب والعوامل الداخلية لتبعية الدراسات الأمنية في إيران لن نتطرق إلى تأثير تبعية الحوزات العلمية الأخرى في تعميق تبعية الدراسات الأمنية في إيران. لذلك انطلاقاً من أولوية تبعية الدراسات الأمنية في إيران للدراسات الاستراتيجية والدراسات الدولية، سنشير فقط إلى هذه الأنواع الثلاثة من التبعية.

1- تبعية الدراسات الأمنية للدراسات السياسية:

قبل أن تتبلور دراسات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية كأقسام وفروع مستقلة الهوية، كانت جميع المقولات تدرج تحت عنوان عام باسم العلوم السياسية، ولم يخصّص في المقررات الدراسية في قسم العلوم السياسية إلا درسان أو ثلاثة لمباحث السياسة الخارجية والعلاقات الدولية⁵⁵، وعلى الرغم من طول المدّة، قبل أن تبدي المحافل الجامعية في البلاد اهتماماً بمفهوم الأمن إلى جانب مفهوم السياسة الخارجية، لكن منذ أن حدث ذلك لأول مرة وحتى اليوم لا يزال قسم العلوم السياسية يرخي بظلاله على دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وكذلك على الدراسات الأمنية، التي تبدو تبعيتها للعلوم السياسية ظاهرة للعيان، والانطباع السائد حتى اليوم أنّ رجال السياسة والمفكرين السياسيين، هم الأكثر جدارة في بسط الأمن وحتى في دراسته علمياً.

إنّ تبعية الدراسات الأمنية للدراسات السياسية في إيران، لا تعود لجدة الدراسات الأمنية في البلاد، فإذا نظرنا إلى تاريخ الفكر السياسي في إيران سنجد أنّ مفهوم الأمن يحتلّ مكانة رفيعة في المدونات السياسية⁵⁶. في الوقت عينه بما أنّ الدراسات العلمية للسياسة في إيران قد انقضت قرن من عمرها، ولا تربطها أيّ صلة قرابة بالكتابة السياسية في الفكر السياسي الإيرانيّ أو حتى بسنة تدوين الكتب الشرعية في تاريخ الفكر الإسلاميّ، لن نتمكّن من الحكم على هذه التبعية في تاريخ الفكر السياسي في البلاد.

في أدبيات الدراسات السياسية في البلاد (التي يحتلّ الجزء الأكبر منها المؤلفات الصادرة عن قسم العلوم السياسية)، نرى بوضوح تبعية الدراسات الأمنية للدراسات السياسية، وهنالك

وعني كذلك لهذه التبعية؛ كما أن مفهوم الأمن الوطني يعدّ غالبًا "موضوعًا أساسيًا ومكرّرًا في الأدبيات المتوافرة، لعلماء السياسة والسياسيين"⁵⁷.

إنّ تبعية الدراسات الأمنية للدراسات السياسيّة، هي من ناحية نتيجة لأهميّة الأمن "للدولة" كأحد المواضيع الأساسيّة التي هي مصدر اهتمام علم السياسة، وهي من ناحية أخرى، ناجمة عن سيطرة نظرية محور القوة في الاتجاهات السياسيّة لحلّ القضايا والمشاكل الأمنيّة. إنّ الأمن بالنسبة إلى الدولة، كأحد المواضيع الأساسيّة في علم السياسة، مهم إلى حدّ أن بعض أهل الرأي توصلوا إلى نتيجة مفادها أن "إقرار الأمن" هو الدليل لوحد على تأسيس الدولة:

"إنّ الأمن هو مفهوم مفصليّ في علم السياسة، بحيث أنّه، في كثير من التّحلّ السياسيّة، الدليل الوحيد على تأسيس الحكومة والضابط لصلاحيتها. ما هو الأمن؟ لتوضيح الموضوع من الضروري أن ننظر إلى الدولة على أنّها "موجود" حقيقي لها ماهية "العامل"، والحكومة كأبي عامل منفرد (الإنسان) لها حياة (حياة عمليّة)، وأي شيء يهدّد حياة هذا الموجود، يُسمى "تهديدًا حياتيًا" أو "تهديدًا أمنيًا"⁵⁸.

انطلاقًا من هذا الاستدلال يجب القول إنّ علم السياسة لا يمكن أن يكون وعاء الأمن. في الوقت عينه، بما أنّ دراسة الأمن دراسة علميّة مستقلّة، لم تحظ بالاهتمام، في حين أنّ علم السياسة في عالم اليوم الذي يتمتّع بأسس تاريخيّة ومفهميّة ومنهجية أكثر صلابة، تحوّل إلى وعاء للأمن. الحقيقة هي أنّ السياسة نفسها هي محتوى الأمن، لكنّ تخلف الدراسات الأمنيّة في العالم وتبعية حقل الدراسات هذا في إيران أدّى إلى تبادل الوعاء ومحتواه (الأمن والسياسة) للأدوار، وحظيت الدراسات السياسيّة بقدرة أكبر على توضيح الأمن من الدراسات الأمنيّة.

عامل آخر من العوامل التي أدّت إلى تبعية الدراسات الأمنيّة في إيران للدراسات السياسيّة، هو سيطرة نظرية محور القوة في أوساط الخبراء السياسيين من ناحية، وارتباط الدراسات السياسيّة بمفهوم القوة من ناحية أخرى، التي ترى أنّ الأمن في البلاد لا يتأمن إلا على أساس النظرة الواقعيّة، في ضوء تزايد القوة، لا سيما القوة الاقتصاديّة:

"بعد الحرب الباردة، تجلّت القوة في الاقتصاد؛ لأنّ محاور القوة تتجسّد أساسًا على المعايير الاقتصاديّة وليس العسكريّة. لذلك إذا تابعت قدرتنا الاقتصاديّة مسيرتها الحاليّة، وإذا سارت في خطّ تنازليّ، فإنّ الأمن في بلادنا سيواجه مخاطر لا تحصى في المستقبل"⁵⁹.

مع تزايد قوة هذا التوجه، الذي أصبح المسيطر بعد نهاية الحرب المفروضة، أصبحت الدراسات الأمنيّة في إيران تدريجيًا تابعة للدراسات السياسيّة، حتى أنّ تبعية العلميّة للدراسات الاستراتيجية التي أوجدتها سيطرة نظرية محور الخطر في مرحلة الحرب، تغيّرت لمصلحة الدراسات السياسيّة.

2- تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية:

على الرغم من أن حقل الدراسات الاستراتيجية في إيران أضيق من حقول الدراسات السياسية، ولم يعالج في الحقيقة إلا في إطار الدراسات السياسية، فإننا حالياً نشهد كمّاً ضخماً من المؤلفات والترجمات في حقل الدراسات الاستراتيجية، وتساعد على الاتساع المتزايد لهذا الحقل الدراسي المراكز العلمية والبحثية العديدة إلى جانب المراكز التعليمية الجامعية (لا سيما العسكرية منها).

في الحقيقة، إن تبلور الدراسات الاستراتيجية في إيران أقدم من الدراسات الأمنية؛ لكن في كلّ الأحوال، هذا القسم ليس له ماض عريق، ولم تمهد الأرضية للدراسات الاستراتيجية إلا منذ أواسط العقد التاسع من القرن العشرين، حين أُدخل درس "القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة" ضمن المقررات الدراسية في قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران، ولم يجزِ الاهتمام بهذه الدراسات الاستراتيجية كقسم مستقلّ، وإنّما فقط كموضوع جدير بالدراسة العلمية في إطار قسم العلوم السياسية⁶¹.

أما في المراكز التعليمية الجامعية العسكرية، فقد بدأ الاهتمام بهذا القسم مبكراً، ويمكن القول إنّ هذا الحقل الدراسي بدأ في الكليات العسكرية، قبل أن يُقرّر في المراكز التعليمية الجامعية غير العسكرية، وحتى اليوم لا يوجد في الجامعات غير العسكرية قسم مستقلّ باسم الدراسات الاستراتيجية أو ما شابه، ونموّ المراكز البحثية المرتبطة بهذا الحقل كان مرتبطاً أيضاً بشكل أساسيّ بالمؤسّسات العسكرية والأمنية.

ومع أنّ العسكريين كان لهم قبل الثورة دور فاعل ومؤثر في الساحة السياسية، وجرى الاهتمام منذ ذلك الحين بالدراسات الاستراتيجية في الكليات العسكرية، إنّما لا توجد آثار علمية وافية في هذا الحقل قبل الثورة الإسلامية، وكان كتاب "الأمن الوطني" الذي صدر في العام 1962م عن كلية القيادة والأركان العامة، أول كتاب يعالج قضية الأمن الوطني باللغة الفارسية، وبما أنّ معظم فصوله تعالج المسائل العسكرية، فإنّه يعدّ أول أثر في حقل الدراسات الاستراتيجية. وهكذا وُجدت الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية في إيران مترابطة معاً، وبما أنّ الملاحظات العسكرية في النظريات الأمنية كانت هي الغالبة في ذلك الحين، لم تكن النتيجة عملياً سوى تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية.

استمرّ هذا الوضع لسنوات بعد الثورة. واستمرّت هذه التبعية في مرحلة الحرب المفروضة بسبب النظرة العسكرية الطاغية على المعادلات السياسية، وبسبب تأثير العسكريين في

المسائل السياسيّة؛ لكنّ، حتى الحرب لم تُسفر عن تعزيز الدراسات الاستراتيجية في الكليات غير العسكريّة، ولا تزال هذه الدراسات حتى اليوم محصورة كحدّ أقصى في درسين أو ثلاثة على الأكثر، ولا وجود لقسم علميّ مستقلّ يتولى تعليم الدراسات الاستراتيجية في الكليات غير العسكريّة.

لقد ظلّت مساهمة الكليات غير العسكريّة في تنمية الدراسات الاستراتيجية في إيران، محصورة بتأليف أو ترجمة بعض المؤلفات كمراجع دراسيّة في المقرّرات الجامعيّة مثل "القضايا العسكريّة والاستراتيجيّة المعاصرة"⁶²، أو من خلال النظرة الخاصّة إلى الاستراتيجية في إطار "الإدارة الاستراتيجية"، كفرع من فروع قسم الإدارة.

ومن نتائج هذا الوضع حالياً، وجود شيء من الارتباط في حدّه الأدنى بين الدراسات الاستراتيجية في الكليات العسكريّة من ناحية، والدراسات الاستراتيجية في المراكز البحثيّة من ناحية أخرى، مهّد السبيل للترابط بين القضايا الأمنيّة والقضايا الاستراتيجية في مراكز البحوث. إنّ الدراسات الاستراتيجية في إيران هي في الواقع "دراسات يافعة، وأساسها التاريخيّ ضعيف"⁶³، مع ذلك تلقي الدراسات الاستراتيجية في إيران بظلالها الكثيفة على الدراسات الأمنيّة؛ بحيث أنّ معظم المراكز البحثيّة الناشطة في حقل الدراسات الاستراتيجية، تعالج الدراسات الأمنيّة بالمعنى الدقيق للكلمة، لكنّ حدود هذين الحقلين غير منفصلين عن بعضهما، وفوق ذلك، هنالك مساع لإبقاء الدراسات الأمنيّة تحت خيمة الدراسات الاستراتيجية.

يمكن أن يكون لهذا الوضع مسوّغاته، ومنها الخوف من إضفاء صفة الأمن على بعض القضايا، لكن يبدو في كلّ الأحوال أنّ ضرر ربط الدراسات الأمنيّة بالدراسات الاستراتيجية أكبر وأكثر جدية من بعض المخاوف القائمة. وسبب هذا الضرر، هو أنّ الدراسات الاستراتيجية في البلاد ليست في وضع تُحسد عليه، وإنّ كُنّا قد وصفنا الدراسات الأمنيّة بأنّها "تابعة"، نرى أنّ وصف الدراسات الاستراتيجية بصفة "المتخلّفة والقاصرة" يبدو أكثر ملاءمة؛ فإذا كان بإمكاننا أن نعثر في حقل الدراسات الأمنيّة على حجم لا بأس به وقابل للزيادة، في النصوص النظرية المعتمدة والموثوقة، والتي يتمثّل العيب الأساسيّ فيها أنّ الأفكار التي تطرحها، لا تنطبق حرفياً على قضايا مجتمعنا ومشاكله؛ لكنّ الدراسات الاستراتيجية، تخلو حتى من هذه النسبة من النصوص الموثوقة والمعتمدة. بعبارة أخرى، لا مسوّغ لتبعية الدراسات الأمنيّة للدراسات الاستراتيجية، لأنّ الدراسات الأمنيّة في بلادنا قد تجاوزت مرحلة التخلّف والقصور،

وهي في مرحلة "التبعية" أو "في حال النمو"، لكنّ الدراسات الاستراتيجية لا تزال في نطاق "متخلف".

3- تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الدولية:

لقد جرى في الحقيقة التأكيد في إيران، كما هو الحال في أدبيات الدراسات الأمنية في العالم، وتبعاً لها، على الارتباط الوثيق بين الدراسات الأمنية والدراسات الدولية أيضاً. ففي الدراسات الأمنية الغربية، يجري الكلام على الدراسات الأمنية كقسم فرعيّ من العلاقات الدولية⁶⁵، وتخطى نظرية تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الدولية بأنصار كثر. وتبعاً لهذا الانطباع السائد في الغرب، نُظر إلى تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الدولية في أدبيات الدراسات الأمنية في إيران كفرضية بديهية، وقد أشار بعض المفكرين الطليعيين في هذا الميدان، بصراحة إلى هذه الفرضية.

"في العالم الغربي، على الرغم من كثرة الكتب التي عالجت المسائل التي تدور في فلك الأمن الوطني، إلا أنّ الأمن الوطني نفسه كحقل دراسيّ منفصل لم يحظَ بما يكفي من الاهتمام... لقد طُرحت القضايا الأمنية وُبُحثت في الأوساط الجامعية في إطار الدراسات المرتبطة بالعلاقات الدولية، ولم تحظَ حتى اليوم بمكانتها الخاصة كموضوع مستقل"⁶⁶.

إنّ تبعية الدراسات الأمنية للدراسات الدولية في إيران وردت في بعض النصوص من خلال الدراسات الاستراتيجية. وهذه النصوص بدلاً من أن تؤثّق العلاقة المباشرة بين الدراسات الأمنية والدراسات الدولية، جعلت من الدراسات الاستراتيجية حلقة الوصل بينهما، وذهبت أبعد ذلك، بأن دجّمت الدراسات الأمنية بالدراسات الاستراتيجية⁶⁷، من خلال الاعتقاد بأنّ وضع استراتيجية وطنية سليمة تفضي إلى إقرار الأمن في البلاد، يستدعي إجراء البحوث في ميدان العلاقات الدولية:

"إنّ نظرة شاملة، تظهر لنا بوضوح العلاقة التي لا تنفصم بين "الدراسات الاستراتيجية" و"بحوث العلاقات الدولية"... فالعلاقة بين الدراسات الاستراتيجية وأبحاث العلاقات الدولية وثيقة إلى حدّ أنّ الجهود في الأولى تكون عبثية ما لم تُمنهج هيكلية التحقيقات العلمية حول الثانية... نحن نزعم أنّ استمرارية البحث والدراسة للوجوه المختلفة للعلاقات الخارجية للقوى السياسيّة، يمكن أن تمدّنا بفهم "أكثر واقعية" للمعضلات الدولية، التي تقدّم بدورها العون اللائق لتحديد السمات الصحيحة لاستراتيجية وطنية"⁶⁸.

مثل هذا النوع من فهم العلاقة بين الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية، وارتباطهما بالسياسة الخارجية، ناجم عن تعريف الأمن بأنّه وعي "محور الخطر". وحين تُطلق

صفة الأمن، على الوضع الذي لا يكون فيه الوجود المشرف للبلاد في معرض الخطر⁶⁹، وتُعطى في هذا السياق الأولوية للأخطار الخارجية، التي تعدّ أكثر أهمية من الأخطار الداخليّة، فتتقدّم السياسة الخارجيّة على الدراسات الاستراتيجية والأمنيّة، وتتفوق عليها. هذا الوضع يُهيمن على الدراسات الأمنيّة في إيران، ويعتقد عدد كبير من المنظرين والباحثين في العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة أنّ "متطلبات الأمن، أو تحقيق الأمن الوطني، هو القاعدة الأساسيّة في تعيين أهداف السياسة الخارجيّة وإدارة العلاقات بين الدول"⁷⁰. بعبارة أخرى، الحقيقة، أنّ المصالح الوطنيّة ومتطلبات الأمن الوطني، هي التي تحدّد أهداف السياسة الخارجيّة؛ لكنّ في الدراسات الأمنيّة وحتى في دراسات السياسة الخارجيّة في إيران تُعطى الأولويّة للسياسة الخارجيّة بدلاً من تقديم الأمن على السياسة الخارجيّة والأخذ في الاعتبار الدور الحاسم للأمن. وهكذا يتمّ إهمال هذه النقطة المهمّة وهي "أنّ السياسة الخارجيّة لأيّ بلد من البلدان تُنظّم على أساس المصالح الوطنيّة، وعلى رأسها المصالح الأمنيّة"⁷¹.

بناءً على ما تقدّم، تعاني الدراسات الأمنيّة في إيران مثلها مثل مفهوم الأمن في البلاد من مشكلة التبعيّة. وفي الحقيقة، فإنّ التبعيّة المفهوميّة للأمن وتبعيّة الدراسات الأمنيّة لميادين الدراسات الأخرى تمهّدان الأرضيّة للفقر المفهومي والعلمي للأمن في البلاد. مع ذلك، فإنّ مشكلة تبعيّة الدراسات الأمنيّة في إيران لا تنحصر في هاتين الحلقتين من حلقات التبعيّة، وما يتطلّب مزيداً من الاهتمام، وبخاصّة ما يمهّد الطريق إلى إنتاج دراسات أمنيّة إيرانيّة، هو حلقة أخرى من حلقات التبعيّة إلى جانب التبعيّة المفهوميّة والعلميّة، وهي التبعيّة التي تؤخّر تبلور الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة، والتي يمكن أن تُطلق عليها اسم "التبعيّة الفكرية"، والتي يجدر بنا أن ندرس أبعادها وجوانبها المختلفة.

هـ- التبعيّة الفكرية للدراسات الأمنيّة في إيران:

إنّ التبعيّة المفهوميّة والعلميّة للأمن وللدراسات الأمنيّة ظواهر عامّة وشاملة، إلى حدّ أنّ الدراسات الأمنيّة الغربيّة قد تبلورت على أساسها، بناءً عليه، فإنّ التخلّص منها يحتاج إلى جهد جماعيّ شامل، يجب ان تساهم فيه جميع الدول. في الوقت عينه فإنّ التبعيّة الفكرية مقولة مختلفة، تخصّ الدول التي هي "موضوع" الدراسات الأمنيّة، لكنّها لسيت "هدفها"، ولكي تُحلّ مشكلة التبعيّة الفكرية في الدراسات الأمنيّة في إيران بشكل أفضل، ولندرك الفرق بين موضوع الدراسات الأمنيّة وبين أهدافها، من الضروري أن نعمل إلى تقسيم الأدبيات المتوافرة للدراسات الأمنيّة في العالم، لنحدّد مكانة الدراسات الأمنيّة في إيران في الساحة العالميّة الواسعة.

إنّ الدراسات الأمنيّة في الغرب، قد نشأت تحت تأثير المتطلبات الناجمة عن الظروف الدوليّة بعد الحرب العالميّة الثانية، من خلال الصراع بين الولايات المتحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتي طيلة سنوات الحرب الباردة، ولهذا السبب، كان مفهوم الأمن والدراسات الأمنيّة كذلك، خاضعان لتأثير الرؤى العسكريّة لرجال السياسة في البلدين، لا سيّما زعماء الولايات المتحدة الأميركيّة⁷². من خلال هذا المصدر، وبسببه جاءت الدراسات الأمنيّة منذ لحظات نشأتها الأولى، ملائمةً لأهداف الولايات المتحدة الأميركيّة ولمصالحها، وكان الهدف الأساسي من وراء هذه الدراسات في نهاية الأمر، تأمين الأمن الوطني لأميركا.

إنّ قراءة مجملّة لأوائل الكتب التي عاجلت الدراسات الأمنيّة، تشير بوضوح إلى أنّها في معظمها تتمحور حول الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركيّة. وبعبارة أخرى، كان "الأمن الوطني الأميركي" في تلك المرحلة هو هدف الدراسات الأمنيّة وموضوعها أيضاً؛ لكنّ تدريجيّاً، أدرك الباحثون في هذا الميدان، أنّ عليهم لتحقيق هدفهم، إيلاء مواضيع أخرى، غير الأمن الوطني الأميركي، شيئاً من الأهميّة. لذلك، بعد مرور بضع سنوات على بدء الدراسات الأمنيّة بتنا نشاهد تنوعاً في الموضوعات التي يعالجها الباحثون في هذا الحقل، إنّما لهدف وحيد، هو إقرار الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركيّة⁷³.

هذا التنوع في موضوع الدراسات، مع المحافظة على هدف واحد، منذ ذلك الحين وحتى الآن، توسّع إلى حدّ أن أصغر باحث في الولايات المتحدة يصرّ على أنّ معرفة الأمن الوطني الأميركي، مرتبطٌ فقط بمعرفة أبعاد وجوانب الأضرار والمخاطر التي يتعرّض لها هذا البلد. وفي الحقيقة كان اتساع نطاق الدراسات الأمنيّة في العالم نتيجة الظنّ بخطأ الاعتقاد المذكور؛ وقد نتج عن سيطرة تلك النظرة، أن بدأ الكلام على الدراسات الأمنيّة غير الغربيّة لدول العالم الثالث أو الدول النامية، أو الدراسات الأمنيّة المتعلقة بمناطق أو بلدان معيّنة. وهنا يُطرح السؤال التالي: هل يمكن أن نعدّ زيادة توسّع الدراسات الأمنيّة في العالم من حيث الموضوع، بمعنى سعة الأهداف أيضاً؟

الجواب عن هذا السؤال يتضمّن الكثير من التفاصيل والجزئيات. ويبدو من خلال النظرة الإجماليّة الأفقيّة إلى الدراسات الأمنيّة في العالم أنّ الجواب عن السؤال المذكور أعلاه يجب أن يكون جواباً إيجابياً. لأننا نواجه في الوقت الحالي اهتماماً واسعاً ومتزايداً بالأمن الوطني للدول غير الغربيّة، ووضعت قيد الدرس والتحليل الأبعاد والجوانب المتعدّدة للمخاطر الأمنيّة التي تواجه هذه البلدان، ويستفيد السياسيون والمسؤولون الأمنيون في البلدان المختلفة من هذه

الأبحاث لإدارة أزماتهم الداخلية والخارجية. في الوقت نفسه نلاحظ التوجّه العام لمعظم هذه الأبحاث (وليس الكل)، نحو تأمين هدف واحد، أي الأمن الوطني الأميركي، القوة العالمية العظمى.

مثل هذا الوضع، ليس معناه الاعتقاد بالمؤامرة، أو حتى البرمجة الدقيقة للولايات المتحدة الأميركية للاستفادة من هذه الدراسات الأمنية الوطنية؛ لكن ما يجب التأكيد عليه، أن نوعاً من "التبعية الفكرية البنيوية" يجرّ الباحثين في الدراسات الأمنية شاؤوا أم أبوا إلى تقديم طروحات تحافظ على الوضع القائم (أي التفوق الأميركي). هذه التبعية الفكرية البنيوية سببها أسبقية الولايات المتحدة الأميركية في الدراسات الأمنية من ناحية ومن ناحية أخرى، بسبب قدرتها على إدارة النقاش حول هذا الموضوع. على الرغم من أن حجم الآثار المنتجة في الولايات المتحدة الأميركية في حقل الدراسات الأمنية، يفوق ما يُنتج في سائر أنحاء العالم، لكن مجرد الاتساع الكمي والمتزايد يوماً بعد يوم في هذا النطاق من الدراسات، لم يؤدّ إلى طليعتها، لكن ما يضمن هذه الطليعية هو النموّ الكيفي للدراسات الأمنية في هذه البلاد، والقدرة على تقديم خطاب علمي في هذا السياق، يفرض على سائر بلدان الدنيا أن تتبعه.

في مثل هذه الظروف، لا يمكن أن نعدّ تنوع الموضوعات الأمنية وتسويق الدراسات الأمنية الأميركية إلى سائر البلدان، بمعنى استقلال الدراسات الأمنية غير الغربية. لقد طوت الدراسات الأمنية غير الغربية ابتداءً من العام 1950م وما بعدها المراحل التالية:

بين عامي 1950 و1960م، كان نموّ الدراسات الأمنية في الولايات المتحدة من حيث الموضوع، أقلّ من سعة أهدافه؛ ففي ذلك الحين، كانت الدراسات الأمنية لا تزال تطوي السنوات الأولى من حياتها، ولم يعرف جيداً الأمن الوطني للولايات المتحدة من حيث الموضوع، كأعلى هدف للسياسيين وحتى للباحثين في هذا البلد، ولم تدرس أبعاده وجوانبه؛ لكنّ اهتمام الباحثين في السياسة والعلاقات الدولية بموضوع الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين⁷⁴، جعل تدريجياً نموّ الدراسات الأمنية من حيث الموضوع أكبر من نموّ الأهداف، ودراسة سائر البلدان المرتبطة بالأمن الوطني الأميركي أصبح من ضمن برنامج عمل الباحثين الأميركيين.

في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين أصبحت أبعاد اتساع الدراسات الأمنية في أميركا من حيث الموضوع مرتبطة بالبلدان الغربية الأخرى المتحالفة مع الولايات المتحدة

الأميركيّة، لكن ابتداء من العقد الثامن توجّه الاهتمام إلى موضوعات أكثر جدّة في الدراسات الأمنيّة الأميركيّة (الغربيّة) هي عبارة عن الدول النامية ودول العالم الثالث.

أول المؤلفات في هذا المجال، وضعه كلوزيج وهاركاوي⁷⁵، وبعده وُضعت كتب ودبّحت مقالات عديدة في هذا المجال، أدّت إلى كسر احتكار الدول الغربيّة (أميركا وحلفائها الغربيين) للدراسات الأمنيّة، وفتحت مجالات جديدة في هذا الحقل البحثي أمام الباحثين الأمنيّين. في الوقت عينه ما يجب التأكيد عليه هنا، وحمله على محمل الجد، هو أن اتساع نطاق الدراسات الأمنيّة في هذه المرحلة الزمنيّة، لم تكن مطلقاً بمعنى أن دول العالم الثالث والدول النامية قد أصبحت هدف الدراسات الأمنيّة؛ وإنما هو نوع من التوسّع في موضوع الدراسات، بهدف ضمان الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركيّة. ولم تجر، في الحقيقة، الدراسات الأمنيّة للدول النامية ودول العالم الثالث في داخل هذه البلدان؛ وإنما كانت نتيجة لتزايد اهتمام السياسة الغربيين بهذه البلدان، في سبيل ضمان الأمن الوطني الأكبر والأفضل لأميركا وحلفائها، والذين قاموا بهذه الأبحاث في معظمهم من الباحثين والمنظرين الأميركيين والغربيين.

بعبارة أخرى، ظلّت الدول الغربيّة وأميركا على وجه الخصوص تحتكر التوسّع الكمي والكيفي للدراسات الأمنيّة إلى ما قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن بعد ذلك، وبخاصّة لقصور الدراسات الأمنيّة عن شرح التحولات الأمنيّة العالميّة وأبعاد انهيار الاتحاد السوفياتي، والذي أدّى إلى زيادة الآراء النقديّة في الدراسات الأمنيّة الغربيّة، مهّدت الأرضيّة لظهور الدراسات الأمنيّة في سائر البلدان.

إنّ الدراسات الأمنيّة في إيران أيضاً، تكيّفت في هذه المرحلة الزمنية مع الظروف، إنّما لا يجب اعتبار هذه الظروف السبب الأساسي لتبلور الدراسات الأمنيّة في إيران؛ على اعتبار أنّ هذه القوّة المتشظيّة في الدراسات الأمنيّة الغربيّة، لفتت انتباه البلدان المختلفة إلى القضايا الأمنيّة، وكان للظروف الخاصّة بكل بلد من البلدان المختلفة لا سيّما إيران تأثير في مثل هذا التوسّع. مع ذلك، ما نعرفه اليوم في إيران كدراسات أمنيّة ما هو إلا انعكاس للدراسات الأمنيّة الغربيّة المتعلّقة بإيران، وهي إمّا ترجمات لتلك الدراسات، أو تبني توجهاتها ومنهجيتها. إنّ أهم القيود التي نتجت عن التبعية الفكرية في الدراسات الأمنيّة في إيران هي على الشكل التالي:

1- غرابة فكرة الأمن الوطني: جاءت فكرة الأمن الوطني في الغرب نتيجةً لنشوء الدولة الحديثة، وبناء عليه، حين يجري الكلام على الأمن الوطني، يمكن تصوّر دول تتمتع بقدرات فائقة تمكّنها من تأمين احتياجاتها والدفاع عن حدودها. هذه الدول تملك بالفعل قدرات

عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وتتمتع نسبياً بأوضاع مستقرة⁷⁶؛ في حين أنّ استخدام هذه الفكرة كان غير مناسب لإيران وغريب عن أجوائها.

2- اختلاف الأوضاع الأمنية: الدراسات الأمنية في الغرب، نشأت في ظروف كانت تسيطر فيها أجواء دولية خاصة على علاقات الولايات المتحدة الأميركية بسائر الدول الغربية وغير الغربية. هذه الأجواء الدولية خلال الحرب الباردة كانت تختلف كلّ الاختلاف عن الأوضاع الأمنية في الدول النامية كإيران مثلاً، لكنّ هذا الختلاف بعد انتهاء الحرب الباردة، وصل إلى حدّ أصبح فيه من غير الممكن أن تصنّف الدول المتقدمة والدول النامية، أو دول الشمال ودول الجنوب في خانة واحدة. وكان هنالك اختلاف كبير في الأوضاع الأمنية في الدول الغربية والوضع الأمني الإيراني، في الساحتين الدولية والداخلية على حدّ سواء. هذا الاختلاف في الوضع الأمني يمكن أن يُعبّر عنه في إطار العلاقات المتوتّرة. وفي الوقت الذي تترك فيه الأوضاع الأمنية في الدول الغربية تأثيراً عميقاً في الوضع الأمني في إيران، فإنّ العكس غير صحيح مطلقاً.

3- اختلاف الأولويات الأمنية: إنّ تعريف الأمن الوطني في الغرب، تبلور على أساس أولوية الخطر العسكري الخارجي، ولم يفقد الأمن العسكري شيئاً من أهميته وأولويته حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. في حين أنّ الأخطار غير العسكرية التي تتهدّد إيران أشدّ قوّة؛ لكنّ الدراسات الأمنية في إيران بسبب تبعيتها للدراسات الأمنية الغربية، أولت الأهمية الكبرى للأخطار العسكرية، على حساب التهديدات غير العسكرية. هذا في حين أنّ عدداً كبيراً من أهل الرأي يعتقدون أنّ الأخطار والأضرار السياسية والاجتماعية والاقتصادية أكثر أهمية في الواقع من الأخطار العسكرية.

4- تنوع القضايا الأمنية في إيران: على العكس من البلدان الغربية المتقدمة التي لديها قضايا ومسائل أمنية مشتركة، نحن في إيران نواجه أبعاداً متنوّعة من الأمن الوطني، وتهدّدنا أخطار مختلفة الأشكال والأحجام، لا يمكن اختصارها بالبعد العسكري للأمن، فضلاً عن ذلك إنّ تصوّر اقتراح الحلول لها على أساس تجارب الدول الغربية في إدراكها لهذه الأزمات، أو التفكير بها في إطار الدراسات الأمنية الغربية المحور التي تقلل من أهميتها، إنّما هو تصوّر باطل وغير صحيح.

5- عدم تناسب إدارة الأمن الوطني للأخطار القائمة: إنّ تنوع الأخطار الأمنية في إيران نسبتها عالية، والتنظير حولها على أساس أنموذج الدراسات الأمنية الغربية دونه عراقيل عديدة، لكنّ على الرغم من هذا التنوع والتعقيد وصعوبة وضع الأنموذج النظري المشترك في هذا

الحقل، ما حدث هو أنّ إدارة الأزمات، استعانت بنماذج إدارة الأمن الوطني الغربي لاقتراح الحلول؛ أي بأسلوب من أساليب إدارة الأمن الوطني، التي وصفها مك لارن؛ بأنّها غير مناسبة لمعالجة الأوضاع الأمنيّة في البلدان الغربيّة:

"إنّ الأشخاص الذين تلقوا دروسهم في المدارس الغربيّة، استخدموا نتائج احتكاكهم بالمفاهيم والأليات الغربيّة في ما يخصّ طروحات الأمني الوطني، وفي الوقت نفسه، لم يولوا اهتماماً، أو لم يُتَح لهم أن يجيبوا عن التساؤل المتعلّق بالرباط بين ماهية المجتمع والمحيط الاجتماعي والدولة من ناحية، وماهيّة الأمن الوطني وبيئته من ناحية أخرى"77.

إنّ تبعيّة إدارة الأمن الوطني في إيران للنماذج الغربيّة، إنّما هي في الواقع ذروة التبعيّة الفكرية. بعبارة أخرى، حتى الذين أبدوا حماساً في حقل الدراسات الأمنيّة الإيرانيّة، هم إمّا من الذين يفكرون في إطار النماذج الغربيّة، أو أنّهم إن لم يكونوا كذلك، فإنّ مساعيهم داخل الإطار المقفل للدراسات الأمنيّة الموجودة، لم تفض إلى أيّ نتيجة.

النتيجة:

بما أنّ تاريخ الدراسات الأمنيّة في إيران ليس تاريخاً بعيداً، لا إمكانيّة الآن لتقديم رأي حول نظريّة خاصّة أو صاحب نظريّة خاصّة في هذا الحقل، لكنّ من خلال الكمّ المتزايد باستمرار للمؤلفات التي تعالج هذا الموضوع، يمكن القول بهويّة خاصّة لأدبيات الدراسات الأمنيّة في إيران كنصّ عام، والتطرّق تالياً إلى تقويم مضمونه وسماته. أولى هذه السمات اللافتة في الدراسات الأمنيّة في البلدان الأخرى، هي الفترة الزمنيّة الفاصلة بين الشعور بالحاجة إلى الأمن في المجتمع الإيراني وبين تبلور الدراسات الأمنيّة في البلاد، هذه المدّة الزمنيّة الفاصلة بين الحالتين ناجمة عن الضعف المفهومي للأمن وعن تبعيّة من ناحية، ومن ناحية أخرى هي نتيجة لضعف الدراسات الأمنيّة من الناحية العلميّة والمنهجية. ونتيجة لهذه السمات تشهد الدراسات الأمنيّة في إيران حلقات ثلاث من حلقات التبعيّة، تعزّز إحداها الأخرى بشكل منظم، وتمنع ظهور دراسات أمنيّة إيرانيّة كحقل مستقلّ، تجعل من التحدّيات الأمنيّة التي تواجهها البلاد، موضوعاً للدراسة وهدفاً في الوقت عينه.

أولى حلقات التبعيّة عبارة عن التبعيّة المفهوميّة؛ بمعنى أنّ مفهوم الأمن في إيران، كمفهوم الأمن في أدبيات الدراسات الأمنيّة في العالم، مفهوم تابع للمفاهيم الأخرى، وبدلاً من معرفة أبعاده وخبائاه الداخليّة، هنالك سعي دائم للتعريف به وتجزئته وتحليله من خلال إضافته إلى مفاهيم أخرى أو استبدالها به، كما أنّ تقدّم بعض المفاهيم كالحرب والسلام والمصالح

الوطنية والسياسة والاستراتيجية على مفهوم الأمن يتلاءم في الأساس مع مفهوم الأمن، الذي يجب أن يكون، منطقيًا، متقدمًا على تلك المفاهيم.

الحلقة الثانية من حلقات التبعية، هي التبعية العلمية. هذه الحلقة، مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالتبعية المفهومية من ناحية، ومن ناحية أخرى متفاعلة مع التبعية الفكرية. التبعية العلمية معناها عدم القول بـهوية مستقلة لهذا الحقل الدراسي. وليس المقصود بالاستقلالية هنا تجريد هذا المفهوم والفرع العلمي من المفاهيم والفروع الأخرى، وإنما المقصود تعيين الحدود والثغور التي تتيح لنا أن نوجه أسئلة عن موضوع هذا الحقل أو مواضيعه، وعن شكله وأهدافه.

في النهاية، الحلقة الثالثة من حلقات التبعية، هي عبارة عن التبعية الفكرية، أي تبعية الدراسات الأمنية في إيران للدراسات الأمنية الغربية. وهذه التبعية التي تتضمن تبعية علمية وتبعية فكرية، ترى في الوقت نفسه إلى فرض الصفات الماهوية وحتى القيمية للدراسات الأمنية الغربية على الدراسات الأمنية في إيران. مع وجود حلقات التبعية هذه، لن يكون الكلام على الدراسات الأمنية الإيرانية بالأمر السهل؛ لكن ما يجب أن ننتبه إليه، هو أن الكلام على "الدراسات الأمنية الإيرانية" غير ممكن خارج أدبيات "الدراسات الأمنية في إيران"، وطالما أن حقل الدراسات هذا لا ينمو كمًّا وكيفًا كما يجب، فإن التنمية الكيفية والكمية للدراسات الأمنية الإيرانية ستظل بعيدة المنال.

في الحقيقة، الدراسات الأمنية في إيران، استمرار للدراسات الأمنية الغربية، لكن لا يجب أن ننسى، أنه من غير الممكن أن تتبلور الدراسات الأمنية الإيرانية كحقل دراسي: هدف دراساته وموضوعها كذلك، إيران (في الدرجة الأولى)، وسائر البلدان والمواضيع الأخرى ذات الصلة بإيران، من خارج الحقل الأوسع والأكثر شمولاً للدراسات الأمنية في إيران. ويجب أن يترافق تكوّن هذا الحقل الخاص مع تغييرات جذرية في الحقل العام، نظريًا ومنهجيًا وهذه التغييرات يجب أن تلحظ النقاط التالية كحدّ أدنى:

1- تعريف مفهوم الأمن على نحو يحافظ على ارتباطه ببعض الظواهر كالحرب والسلام والسياسة والاستراتيجية ونظائرها، ويؤكد في الوقت نفسه على استقلال هذا المفهوم، ويتركز الاهتمام كذلك على تنمية هذا المفهوم بدلاً من إضافته إلى مفاهيم أخرى أو استبدالها به.

2- التأكيد على استقلال الدراسات الأمنية عن الحقول الدراسية الأخرى، مع الاعتراف في الوقت نفسه بارتباط هذا الحقل العلمي بحقول أخرى كالدراسات السياسية والاستراتيجية والدولية ونظائرها.

- 3- إعطاء الأولوية في ترجمة المؤلفات للرؤى النقدية، والتأكيد على الآثار التي تركّز اهتمامها على المنهج المعرفي والتحليلي للأمن.
- 4- التأكيد على الظروف التاريخية الخاصة بإيران التي تتطلب تقديم تعريف أشد سعة للأمن، وأن تولي اهتماماً للعناصر المادية وغير المادية معاً.
- 5- وضع التحديات الأمنية الإيرانية محور الاهتمام في المؤلفات العلمية، بحيث تكون موضوع الدراسات الأمنية وهدفها في الوقت نفسه. في الحقيقة الدراسات الأمنية الإيرانية التي يمكن أن تكون حصيداً للنمو الكمي والكيفي للدراسات الأمنية في إيران، يجب أن تتبلور على نحو تكون فيه مستقلة الموضوع والهدف وفي الوقت عينه، ترى أن للبلدان الأخرى أهدافها ومواضيعها المستقلة، ودراساتها الأمنية الخاصة بها، وعلى هذا الأساس، لا تبقى تابعة للدراسات الأمنية الغربية وغير الغربية.

الحواشي:

1- كنت من قبل قد درست المشاكل المتعلقة بالتبعية المفهومية للأمن، وتبعية الدراسات الأمنية في الأدبيات المتوافرة، في مقالتين مستقلتين. لمزيد من الاطلاع في هذا المجال ← "الأمن، السياسة والاستراتيجيا؛ تزامن التطور التاريخي- الخطابي"، فصلية الدراسات الاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد 30، شتاء 2005م، ص 739 ← 764، "أركولوجية الدراسات الأمنية" فصلية الدراسات الاستراتيجية، السنة التاسعة، العدد 33 خريف 2006م، ص 463-490.

2- يعتقد عدد كبير من المنظرين، إنّ المصدر الأول للدراسات الأمنية، كان الجامعات ومراكز البحوث الأميركية ← Trager, F.N and kronenberg, P.S., National security and American society, Lawrence: University press of kanas, 1973, p. 35.
- بركووتيز، مورتون و بي- سي. باك "الأمن الوطني" في : مختارات من المقالات السياسية - الأمنية، ترجمه الفارسية مركز البحوث الاستراتيجية، ط2، طهران، مركز البحوث الاستراتيجية، ج2، ص 104 .

3- بالدوين، ديفيد "التحقيقات الأمنية ونهاية الحرب الباردة" في: قراءات نقدية في نطاق الأمن الدولي، جمعها وترجمها بالفارسية علي رضا الطيب، طهران، منشورات بي، 2001م، ص 125.

4- الرضواني، سعيد، الأمن الوطني، طهران، كلية القيادة والأركان العامة، 1962م.

5- باشرت مؤسسة العلوم السياسية عملها، بتاريخ 10-12-1899م بأمر مظفر الدين شاه. ← : محبوبي الأردكاني، حسين، تاريخ المؤسسات الحضارية الجديدة في إيران، طهران، جامعة طهران، 1975م، ج أول، ص 401.

6- المؤسسة العليا للسياسة و الشؤون الحزبية، التابعة لكلية العلوم السياسية و الاجتماعية. التي بدأت عملها في العام 1971هـ، بناء على اقتراح حزب إيران الجديدة، ومصادقة وزارة العلوم والتعليم العالي، في مرحلة الإجازة و مرحلة الدراسات العليا في العلوم السياسية. أدخلت هذه المؤسسة في مقررات الدراسة لشهادة الجدارة درس "السياسة الخارجية والأمن الوطني"، و لفتت الانتباه لأول مرة إلى مبحث الأمن الوطني في دروس العلوم السياسية. ← م.ن، أزغندي، علي رضا علم السياسة في ايران، ط2، طهران، مركز إعادة تعريف الإسلام وإيران 2003م، ص 69-71.

7- إن دراسة الآثار التي دُوّنت قبل الثورة وبعدها بعدة سنوات، ذات الارتباط بالعلاقات الدولية والسياسية الخارجية في إيران، وكانت مراجع دراسية لطلاب العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تدلّ بوضوح أن الدراسات الأمنية أو حتى مبحث الأمن لم تحظ بالمكانة اللائقة بها لدى الأساتذة والطلاب في هذين القسمين. فعلى سبيل المثال كتاب "السياسة الدولية والسياسة الخارجية" الذي كان من مصادر الدراسة لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية وظلّ يُدرس في تلك السنوات، وحتى أواسط التسعينات من القرن العشرين في بعض كليّات العلوم السياسية، خصّص لمبحث الأمن الوطني أقلّ من صفحتين من أصل (210 صفحات)، وعالجه كهدف من أهداف السياسة الخارجية أيضاً. ← مقتدر، هوشنغ، السياسة الدولية والسياسة الخارجية، طهران، مفرس، 1991م، ص 104-107.

8- يدلّ كتاب "الأمن الوطني" الذي نشرته كلية القيادة والأركان العامة، كأول أثر مدوّن في حقل الدراسات الأمنية والعسكرية في إيران، على الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع لدى العسكريين ولدى المؤسسات العسكرية والأمنية. فضلاً عن ذلك، فإن الجهود التي بذلها "مجلس الدفاع الوطني المشترك" و"السافاك"، في السبعينات لتدوين إستراتيجية (أمنية) وطنية، دليل على أنّ موضوع الأمن، كان محطّ أنظار المؤسسات الأمنية والعسكرية، قبل أن يكون موضع اهتمام المحافل الجامعية ومراكز الجوث. وهذا الوضع، مهّد السبيل لتبعية الدراسات الأمنية للدراسات الاستراتيجية والعلوم العسكرية أيضاً. لمزيد من الاطلاع على تاريخ تدوين استراتيجية الأمن الوطني بواسطة المؤسسات والدوائر الأمنية والعسكرية، ← تاجيك، محمد رضا، مقدمة للاستراتيجيات الأمنية الوطنية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002م، ص 109؛ افتخاري، أصغر، "مسار تطور الدراسات الاستراتيجية؛ المسارات العالمية والتجارب الإيرانية"، في: استراتيجية الامن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2005م، ص 40.

9- على الرغم من التغيّر الكبير الذي شهدته المواد الدراسية المقرّرة في أقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بعد الثورة الإسلامية، مقارنة مع ما كانت عليه قبل الثورة؛ لكنّ أيّاً من المراحل الدراسية سواء في شهادة الجدارة أو الدراسات العليا أو الدكتوراة، لم تدخل ضمن مقرّراتها مادة دراسية باسم الأمن الوطني أو الدراسات الأمنية، أو غير ذلك من العناوين ذات الصلة بهذا الموضوع. ← علم السياسة في إيران، م.س، ص 96-112.

10- في سنة 1995م، صدرت ثلاثة كتب في حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية في إيران، ومنذ ذلك الحين، اعتمدت كمراجع دراسية في أقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لا سيما في بعض الدروس كـ "القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة" و"أسس الأمن الوطني" (بشكل رئيسي في الكليات العسكرية)، لكن منذ أن غزا نتاج مراكز البحوث سوق الكتب، لاسيما مركز الدراسات الاستراتيجية، احتل هذا النتاج تدريجياً مكان الآثار السابقة الذكر، وهو عبارة عن:

- أزغندي، علي رضا وجيليل روشندل، القضايا العسكرية والاستراتيجية المعاصرة، طهران، سم، 1995م.

- روشندل، جليل، الأمن الوطني والنظام الدولي، طهران، سم، 1995م.

- جمراسي الفراهاني، علي أصغر، دراسة المفاهيم النظرية للأمن الوطني، طهران، معهد الإدارة الرسمي، 1995م.

11- ولي بور زرومي، السيد حسين، مقولات الأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2004م، ص 21.

12- الأمن الوطني والنظام الدولي، م. س. ص 1.

13- افتخاري، أصغر (جمع وترجمة)، مراحل التفكير التأسيسية في الدراسات الأمنية الوطنية، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002م، ص 18.

14- مقدمة لاستراتيجيات الأمن الوطني، ج 1. 1. م. س. ص 25.

15- م. ن، ص 99.

16- الأمن الوطني والنظام الدولي، م. س. ص 1- 2.

17- رنجير، مقصود، "مفهوم الأمن في القرون الوسطى"، فصلية الدراسات الاستراتيجية، السنة التاسعة، العدد 31، ربيع 2006م، ص 81.

18- القاسمي، محمد علي، "السلطة والأمن في المدونات السياسية التقليدية؛ دراسة كتاب سير الملوك للخواجه نظام الملك"، فصلية الدراسات الاستراتيجية، العدد 36، السنة العاشرة، صيف 2007م، النتيجة.

19- مراحل التفكير التأسيسية في الدراسات الأمنية الوطنية، م. س، ص 18.

20- عامري، هوشنغ، مبادئ العلاقات الدولية ط 40، طهران، 2002م، ص 334.

21- مراحل التفكير التأسيسية في الدراسات الأمنية الوطنية، م. س، ص 18- 19.

22- م. ن، ص 19.

23- إن إهمام فكرة الأمن والتأكيد على تعدد معانيه في أدبيات الدراسات الأمنية المتوافرة في الغرب، فكرة طاغية، ويمكن ذكر نماذج عديدة منها، على سبيل الأمثلة ←

- Wolfers, Arnold., Discord and Collaboration, Baltimor: Johns Hopkins University press, 1962.

- Buchan, Alastair, war in Modern society, London: Collins, 1962.

24- تاجيك، محمد رضا، "مدخل إلى مفاهيم الأمن الوطني واتجاهاته"، في مجموعة مقالات مؤتمر التنمية والأمن الشامل، طهران، المعاونة الأمنية والعسكرية لوزارة الداخلية، 1997م، ج2، ص 48.

25- تاجيك، محمد رضا، المجتمع الأمني في خطاب خاتمي، طهران، منشورات ني، 2000م، ص 17.

26- بصيري، محمد علي، "تطور مفهوم الأمن الوطني" مجلة اطلاعات السياسية-الاقتصادية، العدد 163-164، 1999م، ص 166.

27- حجاربان، سعيد، "تطور مفهوم الأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، في: مجموعة مقالات مؤتمر التنمية والأمن الشامل، م. س، ص 282.

28- قاسمي، حاكم، "المفاهيم المختلفة للأمن الوطني"، مجلة السياسة الدفاعية، السنة الأولى، العدد 2، 1992م، ص 59.

29- السياسة الدولية والسياسة الخارجية، م. س. ص 68.

30- كاظمي، علي أصغر، العلاقات الدولية نظرياً وعملياً، طهران، قوس، 1993م، ص 107.

31- لمزيد من الاطلاع على أهمية الحرب ودور القووة في إقرار الأمن، على أساس الفهم الواقعي ←: Waltz, Kenneth N., Theory of International politics, Massachusett: Addison- Wesley, 1979.

- مورغنتا، هانس جي، السياسة بين الأمم، ترجمته بالفارسية حميرا مشير زادة، طهران، مركز الدراسات السياسية والدولية، 1995م.

32- بنظر المثاليين، يتحقق الأمن في ضوء تحقق السلام العالمي ←

- Clark, Grenvill and Louis B. Sohn, World peace Through world Law, 5th edition, Cambridge MA: Harvard University press, 1986.

33- دراسة المفاهيم النظرية للأمن الوطني، م. س، ص 34.

34- كأمودج ←:

- القادري، السيد علي "مبادئ السياسة الخارجية في الإسلام: مفهوم الأمن" مجلة السياسة الخارجية، السنة الثالثة، العدد 2، صيف 1989م، ص 200 - 202.

- السياسة الدولية والسياسة الخارجية، م. س، ص 106 - 107.

35- الأمن الوطني والنظام الدولي، م. س. ص 5.

36- باوند، داوهرميداس، "المصالح الوطنية" مجلة اطلاعات السياسيّة - الاقتصادية، السنة الخامسة، العدد 40، ك₁ 1990م، ص 50.

37- مقولات الأمن الوطني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، م. س، ص 27.

38- Mc Namara. Robert. S., The Essence of Security, New York: Harper and Row, 1968, p 149.

39- أمن المجتمع في خطاب خاتمي، م. س. ص 149 - 150.

40- الربيعي، علي، دراسات الأمن الوطني، ط 20، طهران، مركز الدراسات السياسيّة والدوليّة 2004م، ص 235.

41- بصدّد تقدّم أمن النظام الحاكم على الأمن الوطني في دول العالم الثالث والدول النامية ← - Ayoob, Mohammad, "Security in the third world: the worn about to turn", International Affairs, Vol. 90, no.1, winter 1983- 4, pp. 41- 51.
- Kolodziej, Edward A. and Robert E. Harkavy (ed), security policies of Developing countries, Lexington: Lexington Books, 1982.

42- ← مقدّمة لاستراتيجية الأمن الوطني، م. س، ص 99 - 123 وأمن المجتمع في خطاب خاتمي، م. س، ص 67 - 86.

43- م. ن، ص 21؛ الأمن الوطني والنظام الدولي، م. س، ص 15.

44- دراسة المفاهيم النظرية للأمن الوطني، م. س، ص 24.

45- القاسمي، حاكم "المفاهيم المختلفة للأمن الوطني"، السياسة الدفاعيّة، السنة الأولى، العدد 2، 1992م، ص 53.

46- الأمن الوطني والنظام الدولي، م. س، ص 23.

47- كأمودج ← السياسة الخارجية والسياسة الدولية، م. س، ص 68؛ سياسة إيران الخارجية، م. س، ص 212، العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق، م. س، ص 107.

48- Liddell Hart, B. H., Strategy: the Indirect Approach, London: Faber, 1967, p. 336.

49- طارم سري، مسعود "بعض أبعاد السياسة الدوليّة والسياسة الخارجيّة" مجلة السياسة الخارجيّة: لمحة عن نشاط عشر سنوات، إعداد كوشش زيبا فرزین نیا، طهران، مركز الدراسات السياسيّة والدوليّة، ص 115.

50- كأمّودج ← سياسة إيران الخارجيّة، م. س، ص 66 و 151- 152.

51- البحث حول الأمن أو الأمن الوطني كان مركز الاهتمام في معظم الكتب والمقالات المتوافرة حول السياسة الخارجيّة ←: إحتشامي، أنو شيروان، سياسة إيران الخارجيّة في مرحلة الإعمار، ترجمه بالفارسيّة إبراهيم متّقي وزهرة بوسنتيشي، طهران، مركز محفوظات الثورة الإسلاميّة، 1999م، ص 193- 141؛ سجاد بور، السيد محمد كاظم، الأطر المفهوميّة والبعثيّة لدراسة السياسة الخارجيّة الإيرانيّة، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجيّة، 1999م؛ شهابي، سهراب وفريده فرهي، "الرؤى الأمنيّة والسياسة الخارجيّة الإيرانيّة"، السياسة الخارجيّة السنة التاسعة، العدد الأول، شتاء 1994م؛ القادري، السيد علي "مبادئ السياسة الخارجيّة في الإسلام: مفهوم الأمن"، السياسة الخارجيّة، السنة الثالثة، العددان، الثاني والرابع، 1989م؛ الصدر محمد، "أمن الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة الوطني: الأخطار وإستراتيجيّة المواجهة في السياسة الخارجيّة"، السياسة الخارجيّة، السنة التاسعة، العدد الأول، شتاء 1994م.

52- يعتقد عدد كبير من أصحاب الرأي في حقل الدراسات الأمنيّة، أنّ مفهوم الأمن يجب أن يُطرح في إطار مباحث السياسة الخارجيّة، والعلاقات الدوليّة أو السياسيّة الدوليّة ←:

- هافندورن، هلغا، "معضلة الأمن: التنظير وإيجاد قسم في حقل الأمن الدولي"، في: آراء نقدية في حقل الأمن الدولي، م. س، ص 191- 222.

- Taylor, Trevor (ed), Approaches and Theory in International Relations, New York: Longman, 1988.

53- على سبيل الأمّودج ← ملكي، عباس، "الدراسات الاستراتيجيّة والأبحاث الدوليّة"، مجلة السياسة الخارجيّة، السنة الأولى، العدد 1، شتاء 1986م، ص 36- 37؛ حيدري، محمد، "أجواء المنطقة والأمن الوطني الاستراتيجي للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة"، في: استراتيجيّة الأمن الوطني في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، م. س، ص 249- 278.

54- السياسة الخارجيّة الإيرانيّة، م. س، ص 53- 73.

55- علم السياسة في إيران، م. س، ص 53- 73.

56- ← "السلطة والأمن في المدونات السياسيّة التقليديّة: قراءة في سير الملوك للخواجة نظام الملك". م. س.

57- مفاهيم مختلفة للأمن الوطني، م. ن، ص 53.

58- لاريجاني، محمد جواد دروس في السياسة الخارجيّة، طهران، مشكوة، 1998م، ص 37.

59- الشهابي، سهراب، "بحث مكانة الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة في نظام المنطقة"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، السنة الثالثة، العدد 1، 1995م، ص 9.

60- نظراً لمعرفة الكاتب بمراكز الدراسات المتعلّقة بالقضايا الاستراتيجيّة، هنالك على الأقل 20 مركز أبحاث استراتيجيّة ناشطة في البلاد، تقوم فضلاً عن التّأليف والترجمة للمكتب والمقالات الدورية، بإصدار ما لا يقل عن 20 نشرة أيضاً شهرية أو فصلية.

61- علم السياسة في إيران، م. س، ص 53.

62- أوّل كتاب جامعي في حقل المسائل العسكريّة والاستراتيجيّة، صدر في العام 1995م، عن منشورات منظمة دراسة كتب العلوم الإنسانيّة الجامعيّة وتدوينها (سمت):
- أزغندي، علي رضا وجيل روشندل، القضايا العسكريّة والاستراتيجيّة المعاصرة، طهران، سمت، 1374ش [1995م].

63- استراتيجيا الأمن الوطني في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، م. س، ص 10.

64- لندرك هيمنة الدراسات الاستراتيجيّة على الدراسات الأمنيّة في إيران، يكفي أن نلقي نظرة عابرة على النتاج الذي تنشره مراكز البحوث الفاعلة في البلاد.

على سبيل المثال، على الرغم من وجود لفظة "الأمن" في عناوين نصف الكتب الصادرة عن مراكز البحوث الاستراتيجيّة، كأكثر المراكز المذكورة فاعليّة، ومعظم الآثار المترجمة والمؤلّفة اسم الصادرة عن هذا المركز، تتضمن دراسات أمنيّة، لكنّ إطلاق اسم الدراسات الاستراتيجيّة على هذا المركز وعلى مجلته الفصلية أمر لافت للانتباه.

65- كأنموذج ←

- Godson, Roy and et. Al, Security studies for the 21st century, Washington and London: Brassay's, 1997; Approaches and theory in International Relations, op. cit.

66- الأمن الوطني والنظام العالمي، م. س، ص 1.

67- إنّ دمج الدراسات الأمنيّة والدراسات الاستراتيجية معاً في النصوص المنتجة في حقل السياسة الخارجيّة والعلاقات الدوليّة في إيران كان أمراً لافتاً جدّاً. مثلاً في مجلة "السياسة الخارجيّة" التي هي أهمّ نشرة تعالج قضايا السياسة الخارجيّة والعلاقات الدوليّة، لا تخصّص في تقسيمها لمقالاتها زاوية مستقلة للمباحث الأمنيّة، وحتى للمقالات التي تتضمّن دراسات أمنيّة، يكفي أن نراجع فهرس مواضيع مجلة السياسة الخارجيّة، لندرّك بوضوح خلوّها من المباحث الأمنيّة الصرفة، وإدراج هذه المباحث على حاشية المباحث الاستراتيجية.

68- الدراسات الاستراتيجية ومباحث العلاقات الدوليّة، م. س، ص 36- 37.

69- سياسة إيران الخارجيّة، م. س، ص 66.

70- سابق، يزيد، الأمن في البلدان النامية، ترجمه بالفارسيّة مصطفى إيماني وعلي رضا

طيّب، طهران، العلم والثقافة، 1998م، ص 1.

71- ميسرا، ك. ب، "الأمن الوطني في العالم الثالث: الحاجة إلى إطار جديد"، ترجمه

بالفارسيّة م. زنديه وك. إحتشامي أكبري، السياسة الخارجيّة، السنة الثانية، العدد 3،

1988م، ص 350.

72- لمزيد من الدرس حول تأثير آراء قادة الولايات المتحدة الأميركيّة في تبلور مفهوم الأمن

والدراسات الأمنيّة في السنوات الأولى من تأسيس هذا الميدان البحثي ←:

- Lyons, Gene M. & Louis Morton, schools for strategy: Education and Research in National security Affairs, New York: prager, 1965.

73- الباحثون في الدراسات الأمنيّة في أميركا، أدركوا بسرعة، أنّ الأمن الوطني الأميركي

مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام الدولي العام من ناحية، وبسائر الأنظمة الوطنيّة من ناحية أخرى.

لهذا السبب، جرى تمييز وفصل بين موضوع الدراسات الأمنيّة وبين أهدافها، وبإضافتهم شيئاً

من التنوّع على الموضوعات المدروسة، حاولوا شرح أبعاد أمن بلادهم الوطني وجوانبه الأكثر

سعة ←

- بروكوتنز مورتون وبّي - سي. باك، "الأمن الوطني" فصلية الدراسات الاستراتيجية،

العدد 2، صيف 1998م، ص 196- 201.

- Jordon, Amos A. & et. Al. American National security. Policy and process, 4th. Ed, Baltimore: Johns Hopkins University press, 1993, p. 38.

74- Kirk, Grayson, the study of International Relations in American colleges and Universities, New York: Council on Foreign Relations, 1947, pp. 45- 53.

75- Kolodziej, Edward A. & Roloert Harkavy, security politics of Developing countries, Lexington: Lexington Books, 1982.

- 76- بوزان. بارى، "الشعوب، الدول والرعب: مشكلة الأمن الوطني في العالم الثالث"، في: إدوارد آى آزر وتشونغ إبن مون، **الأمن الوطني في العالم الثالث**، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية، طهران، مركز الدراسات الاستراتيجية 2000م، ص 62.
- 77- مك لارن، آر. دي "إدارة الأمن الوطني: التجربة الأميركية ودروس لدول العالم الثالث" في: آزر، إدوارد. اى. وتشونغ إبن مون، **الأمن الوطني في العالم الثالث**، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية، طهران 2000م، ص 347 - 348.

الحولية السابعة والعشرون من فصلية:

حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية

التي تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

بعنوان:

أثر الشعر العربي

في الشعر الفارسي

دراسة نماذج

للأستاذ الدكتور فكتور الكك رئيس مركز اللغة الفارسية في الجامعة اللبنانية.

يتناول الباحث مقاطع نموذجية ذات دلالة دقيقة وعميقة على التفاعل بين أدبيّ العرب والفرس، وتأثر الشعر الفارسي بالشعر العربي لا سيّما في مرحلة نشوئه في أواخر القرن الثالث للهجرة/التاسع للميلاد وصولاً إلى القرن الخامس للهجرة/الحادي عشر للميلاد، أي المرحلة التي بلغ خلالها الشعر الفارسي أوج تأثره بالشعر العربي، وقد ركّز بحثه على هذه المرحلة مع إشارات إلى استمرار ذلك التأثير في العصور اللاحقة لحقب مديدة.

وقد اعتمد الباحث منهجية الدراسات الأدبية المقارنة كاشفاً جوانب بكرةً من التنافذ الحيوي بين الشعر الفارسي والشعر العربي في إطار التراث العربي الإسلامي المشترك، أو "الملحمة الثقافية المشتركة" كما سمّاها، وهو الذي عايش الآداب الفارسية مدة تكاد تشارف نصف قرن. وقد أشار إلى أنّ حركة الترجمة بين العربية والفارسية - على الرغم من تاريخهما الحضاريّ المشترك - لا تزال حتى اليوم خفرة ضامرة، ربّما لتوجّه مجتمعاتنا الشرقية إلى تراث الأمم الأوروبية والغربية بوجه عام منذ حقب الاستعمار والانتداب، علماً أنّ الترجمات من العربية بالفارسية أنشط وأرحب، مع ما توفره الترجمة من تفاعل بين الحضارات.

... إنّ أثر الحضارة الإيرانية في الشعر العربي سبق ظهور الإسلام الذي آخى بين العرب والإيرانيين، بل جميع الشعوب التي انضوت تحت لوائه، ومزج بينها في مدّ حيويّ فريد... إلا أنّ الدارس المتتبع - كصاحب المقالة - للروابط بين العرب والفرس يتبيّن سمات هذا التأثير والتأثير المتبادلين، منذ مرحلة ما قبل الإسلام وقد شكّل المناذرة ملوك الحيرة صلة الوصل بين الأمتين: هذا التأثير يبيّن الأثر في شعر عديّ بن زيد وشعر الأعشى والنابعة الذيباني وسواهم من الذين كانوا يتردّدون إلى بلاط الأكاسرة أو ملوك الحيرة التابعين لبني ساسان.

غير أن مدّ التفاعل الحيويّ الذي شهدته الأمتان بعد الإسلام [الذي جعل من العرب أمة]، لم يعهد له التاريخ مثيلاً، وقد أنتج العرب والفرس معاً حضارة زاهية مميّزة... في هذا السياق نبغ في العربيّة شعراء كثر متفوقون من أصول فارسية، أو من الأجيال المولّدة، كإسماعيل بن يسار وبشار بن برد وأبي نواس ومهيار الديلمي، وغيرهم وكان طبيعياً أن تتجلى في شعرهم العربيّ تجليات متنوعة، ليس أقلّها الطابع التجديدي الذي تجلّى في التراكيب والمعاني والصور والأخيلة، فضلاً عن أنماط الحياة... وتوالت قافلة الشعراء والكتاب وها ابن المقفع يحتلّ سدة الأدب الثريّ، وغيره...

ثم... في القرن الخامس للهجرة برزت للعيان نهضة الشعر باللغة الفارسيّة الدرّيّة الحديثة التي هي نتاج التفاعل بين اللغة الفهلويّة الإيرانيّة واللغة العربيّة.

هذه المرّة كان الشعر العربيّ هو الذي يحتلّ المرتبة العليا، فكان من الطبيعيّ أن يكون الأنموذج والمثال الذي يستقي منه شعراء الفرس المواضيع والأساليب والقوالب والفنون البلاغية وأوزان الشعر العربيّة، على الرغم من الاختلاف الجذريّ في بنية اللغتين، إشتقاقاً وتركيباً. ظلّ التفاعل بين شعريّ اللغتين قائماً لعهود طويلة لم يوقفه سوى الغزوات المتدفقة على بلدان المشرق الإيرانيّ والعربيّ وديار الإسلام بوجه عام مروراً بالمغول والصليبيّين وقيام السلطنة العثمانيّة، وانتشار الاستعمارين البريطانيّ والفرنسيّ.

عاد التواصل بين العرب والإيرانيّين ببطء وبتردّد منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية بعد استقلال عدد من البلدان العربيّة، وقيام تمثيل دبلوماسيّ بينها وبين إيران، ندب بعض المثقفين والأدباء والشعراء أنفسهم من أبناء الضاد والفارسيّة لترجمة آثار كل منهما باللغة الأخرى، أو اقتباس الموضوعات والقصص والقوالب الشعريّة، ولا يخفى تأثير العدد الكبير من الشعراء، بشعر الخيام الذي تصدى لترجمته بالعربية عدد كبير من الشعراء، ولا تزال هذه الحركة ناشطة حتى اليوم.

- وزادت بدون شك بعد الثورة الإسلاميّة التي فرضت تعليم العربيّة في المناهج الدراسية. تحدث الكاتب بعد ذلك عن تجليات الحضارة العربيّة الإسلاميّة، عبر التاريخ في هذه "الملحمة الثقافية المشتركة" التي لا قعر لها ولا ساحل، تغطّي عالم الكون والفساد وتتصل ببحار عالم الحقيقة والشهود.

- القرآن والعربية في إيران.

- شعراء اللسانين: بعد أن أصاب الوهن السلطة المركزيّة في بغداد وبدأ حكام الأطراف بالاستقلال.

- الشعر العربي مثل أعلى:

نشأ شعراء الفارسية في كنف الشعر العربي فاتخذوه مثلاً يحتذى في المضمون والشكل والفنون والأغراض والمضامين وأساليب البيان والتبيين والعروض... ويفصل رشيد الدين الوطواط الأمر صراحة حيث يقول: "في اقتباس المعارف والمعاني الدقيقة ومتانة السبك جميع الشعراء الإسلاميين عيال على المتنبّي، وقد طارت شهرة ديوانه بين العرب والعجم، فترى صدور الفضلاء يُعزّون ديوانه".

أ- تشبيه شعراء الفارسيّة أنفسهم بشعراء العربية:

فالرودكي (المتوفى سنة 940م) يشبه نفسه بحسان بن ثابت وجرير وأبي تمام وصرير الغواني مسلم بن الوليد وسحبان وائل سيّد الفصاحة والبيان... وصار هذا الأمر من بعد الرودكي سنّة أخذ بها معظم الشعراء، حتى أن منوچھري سيّد شعراء الوصف والخمرة في الأدب الفارسي يحشد في قصيدته الشهيرة "الشمعة"، التي يجتمها بمدح الشاعر عنصري في ثلاثة أبيات، أسماء أكثر من عشرين شاعراً عربياً من مختلف العصور.

ب- المبالغة في استخدام المفردات العربيّة:

ووصل الأمر ببعض الشعراء كالمعزّي مثلاً إلى نظم قصيدة معظم ألفاظها عربية موشاة ببعض الألفاظ الفارسيّة. وفعل مثله لامعي الجرجاني الذي لم يتورع عن ذكر الأطلال والارتحال ودعد والرباب، وسؤال صاحبه عن ليلى وأخبارها...

عوامل المثالية العربية:

يعود هذا التأثير المبالغ به في ذلك الحين إلى عدة عوامل:

أولاً: نظام التعليم الذي كان معمولاً به في إيران.

ثانياً: بلوغ العربية بين النخبة- الإيرانية منتهى الرفعة والتفوق خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة.

ثالثاً: تشجيع البلاطات والحضرات المستقلّة وشبه المستقلة عن السلطة المركزيّة في بغداد الكتاب والشعراء والتنافس بينها لاستقطابهم.

رابعاً: كون الأكثرية من شعراء الفارسيّة حتى عهود متأخرة من الشعراء ذوي اللسانين، يقرضون الشعر بالعربية والفارسية في آن.

خامساً: تأسيس النظاميات في زمن السلاجقة كمراكز تعليم عالٍ في المدن المهمة كان له أثره في الحفاظ على العربية.

والمثال الأوضح على ما تحتمله اللغة من أساليب البيان والمعاني والفنون الشعرية: سعدي الذي جمع بحريّ الفصاحة والبلاغة باللسانين العربي والفارسي، وحافظ الشيرازي الذي يمتلىء ديوانه بالأشعار الملمّعة والأبيات العربية؛ ولكم جاءت قوافيه عربية مقرونة بعلامات الجمع بالفارسية أو ما شاكل ذلك...

إنّ أول بيت من أول غزلية أثبتت في ديوانه يوازي هذا الشطر الأول من البيت العربي:
إلا يا أيها الساقبي أدر كأساً وناولها...

يعمد الدكتور الكك بعد ذلك: إلى تقديم أمثلة على تأثر الشعراء الإيرانيين بالشعراء العرب ومقارنتها وترجمتها في مختلف الفنون: المدح، والثناء وفن المناظرة.

ومن التيمات الشعرية اللصيقة بفن المديح وفن الغزل القائم على الوقوف على أطلال الأحبة، تيمة غراب البين، الذي يُنذر بفراق الأحبة والأصحاب، وقد أكثر الشعراء الإيرانيون من ذكر غراب البين في أشعارهم.

فضلاً عن ذلك هنالك نوع من التقليد الذي أخذ به شعراء الفارسية إلا وهو معارضة القصائد العربية، يتجلى ذلك في شعر **منوچهري** الذي عارض شعراً لعنّاب بن ورقاء الشيباني الرياحي، وخميرة شهيرة لأعشى قيس، فضلاً عن اقتباسه من مضامين القرآن والحديث النبويّ وأمثال العرب، وكلّ ما هو عربي...

وأخيراً وليس آخراً تقليد الشعراء الفرس لشعر الغزل العربي، وبالغوا في تقليد شعراء العربية في غزل الأطلال واتخذوا من عرائس الشعر العربي أسماء محبوباتهم مثل: عزّة وعفراء وميّة وأمّ أوفى وسواهن... حتى أنّهم ذكروا أحياناً الأماكن المرتبطة بهنّ...

إنّ هذا الكتاب للأستاذ الدكتور فيكتور الكك، إضافة مهمة للمكتبة العربية، وحلقة جديدة من حلقات الوصل بين الأدبين العربي والفارسي.